العلاقات الاقتصادية السعودية اللبنانية 1943-1990م

إعداد / حنان بنت ناصر بن محمد الدوسري

طالبة دكتوارة كلية الآداب قسم التاريخ جامعة القاهرة

أ.د وجية عبد الصادق عتيق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر-كلية الآداب-جامعة القاهرة

المستخلص :

تناولت هذه الدراسة العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ولبنان خلال الفترة الممتدة من عام 1943 حتى 1990م، سلطت الضوء على تأثير النفط في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بما في ذلك دور خط أنابيب النفط "التابلاين" كعنصر محوري في نقل النفط وتسهيل التعاون التجاري. كما ركزت الدراسة على الاتفاقيات والمبادلات التجارية الثنائية التي شكلت قاعدة متينة للتعاون الاقتصادي، فضلاً عن الاستثمارات السعودية الكبيرة في القطاعات المختلفة داخل لبنان، مثل العقارات والسياحة، التي ساهمت في استقرار الاقتصاد اللبناني، تم تحليل هذه العلاقات ضمن سياق التطورات الإقليمية والدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمات السياسية والاقتصادية التي مر بها لبنان وتأثيرها على التعاون بين البلدين، كما سلطت الدراسة الضوء على الجهود السعودية لدعم لبنان ماليًا وتنمويًا خلال الفترات الحرجة، مما يعكس البعد الاستراتيجي لهذه العلاقات.

الكلمات المفتاحية : العلاقات الاقتصادية-المملكة العربية السعودية- لبنان -خط التابلاين - الاتفاقيات التجارية

Saudi-Lebanese economic relations 1943-1990 AD

Abstract:

This study examines the economic relations between Saudi Arabia and Lebanon during the period from 1943 to 1990,It highlights the role of oil in strengthening economic ties, with the Trans-Arabian Pipeline (Tapline) serving as a pivotal element in oil transportation and facilitating trade cooperation.

The study also focuses on bilateral agreements and trade exchanges, which formed a solid foundation for economic collaboration, as well as significant Saudi investments in various sectors within Lebanon, such as real estate and tourism, which contributed to the stability of the Lebanese economy.

These relations are analyzed within the context of regional and international developments, considering the political and economic crises Lebanon faced and their impact on bilateral cooperation. Additionally, the study sheds light on Saudi efforts to support Lebanon financially and developmentally during critical periods, reflecting the strategic dimension of these relations.

Keywords: Economic relations - Saudi Arabia - Lebanon - Tapline - Trade agreements

تمهيد:

شهدت العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ولبنان تطورًا ملحوظًا خلال الفترة ما بين عام 1943 و1990، متأثرة بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شكلت مسار التعاون بين البلدين. ولعب النفط دورًا محوريًا في تعزيز هذه العلاقات، حيث كان اكتشاف النفط في المملكة وتصديره عبر خط أنابيب "التابلاين" أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في بناء الروابط الاقتصادية بين الجانبين، إلى جانب ذلك، أسهمت الاتفاقيات الثنائية والمبادلات التجارية في خلق شبكة تعاون متينة، عززت من تدفق السلع والخدمات بين البلدين.

كما انعكست الاستثمارات السعودية في لبنان على مختلف القطاعات، لا سيما في العقارات والسياحة، مما ساعد في دعم الاقتصاد اللبناني في فترات التحديات والأزمات.يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أبعاد هذه العلاقات ال اقتصادية، وتوضيح دورها في صياغة الروابط الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ضمن سياق إقليمي ودولي متغير.

وقد انطلقت مواقف المملكة العربية السعودية الاقتصادية ووقوفها بجانب لبنان من منطلق رؤيتها الاستراتيجية العربية الإسلامية لتحقيق التفاهم والتآخي والتعاون بين البلدان العربية، والوقوف بجانبها من أجل تماسك البيت الداخلي العربي[1]، وانطلاقًا من المبادئ القومية العربية كانت المملكة العربية السعودية على الدوام مع لبنان ومع قضاياه، تتحسس ظروفه الخاصة وتتفهم تعدديته الدينية، كما كانت تدعم الصيغ التي تساعده على تجاوز أزماته والحفاظ على وحدة ترابه وشعبه واستقلاله وسيادته، معتبرة أن أي وهن اقتصادي يصيب عضوًا عربيًا لا بد من أن يؤثرفي كامل الجسم العربي، حيث ترى المملكة أن أي اضطراب اقتصادي في عضو من المجموعة العربية هو عامل سلبي على النظام الإقليمي العربي، وساعدها على ذلك مصداقيتها التي تتمتع بها بين البلدان العربية، وتنامي إمكاناتها الاقتصادية والمالية.

ينظر إلى السعودية على إنها رئة الاقتصاد اللبناني، إذ ساهمت في ضخ مليارات الدولارات لمساعدة بيروت بعد انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت 15 عاماً في لبنان وانتهت في عام 1990م، وخلال الفترة الواقعة بين عامي 1990 :2015 تجاوز حجم المساعدات نحو 70 مليار دولار بشكل مباشر وغير مباشر، بين استثمارات ومنح وهبات، وقروض ميسرة وودائع في البنوك والمصارف، كما تعتبر المملكة عنصرًا رئيسيًا في توفير العملات الأجنبية للاقتصاد اللبناني، حيث يعمل آلاف اللبنانيين في السعودية ويرسلون تحويلات مالية إلى بلادهم، كما استحوذ السائحين السعوديون على نحو 13% من إجمالي إنفاق السائحين في لبنان خلال عام 2016م.

ترى الباحثة أن العلاقات الاقتصادية بين السعودية ولبنان تحمل أهمية كبيرة، حيث تعزز التكامل الاقتصادي وتدعم الاستقرار الإقليمي. تتجلى أهمية هذه العلاقات في عدة جوانب، منها:-

(1) أهم المصالحات التي رعتها المملكة على سبيل المثال لا الحصر: محاولاتها إيجاد حلّ دبلوماسي للأزمة الكويتية- العراقية عام 1961م، وعام 1990م، ومصالحة الفصائل الفلسطينية في لبنان عام 1983م، والمصالحة بين سورية والأردن عام 1985م، والتدخل لحلّ النزاع بين الجزائر والمغرب عامي 1987م و1988م بسبب الصحراء الغربية، والنزاع الحدودي بين البحرين وقطر في الأعوام 1982م إلى 1994م.

التكامل الاقتصادي: السعودية تتميز بثرواتها النفطية واستثماراتها، فيما يمتلك لبنان قطاعات خدمية متطورة كالمصارف والسياحة، مما يتيح فرصاً للتجارة والاستثمار المشترك.

- **الأمن والاستقرار الإقليمي:** التعاون الاقتصادي يعكس مدى التنسيق السياسي والأمني، ويسهم الدعم السعودي في استقرار لبنان والمنطقة.

- **الاستثمارات والتبادل التجاري:** السعودية من أبرز الشركاء التجاريين للبنان، حيث تعزز الاستثمارات السعودية الاقتصاد اللبناني وتوفر فرص عمل.

- **تنمية القطاعات الحيوية:** تسهم الاستثمارات السعودية في تطوير السياحة والبنية التحتية والخدمات المالية في لبنان، مما يرفع مستوى الخدمات ويدعم سوق العمل.

تضاعفت العلاقات الاقتصادية السعودية - اللبنانية خاصة في الفترة ما بين 1943-1990م وارتبط ذلك التحسن بسبب الطفرة الاقتصادية للمملكة نتيجة ارتفاع إيرادات المملكة النفطية. ويعود هذا الارتفاع لعدة أسباب منها:

-استكشاف النفط في المملكة العربية السعودية في عام 1938م، على يد شركة "ستاندرد أويل" وتضاعف أسعار النفط عدة مرات في هذه الفترة خصوصا في الأعوام 1973 إلى 1981م. فرغم أن سعر البرميل من النفط العربي الخفيف ظل طوال الستينيات مستقرا على 1.80 دولار أمريكي، فإنه بين ديسمبر 1970م إلى أغسطس 1973م زاد بنسبة 70% حيث وصل سعر البرميل إلى 3،07، كما وصل في الفترة ما بعد يناير 1974م إلى 11.65 (جاءت هذه الزيادة كنتيجة للحظر النفطي الذي قادته المملكة في حرب 1973م).

وقد استمر سعر البرميل طوال السبعينيات في زيادة سنوية مستمرة حتى وصل إلى أعلى مستوى له في 1981م وهو 34 دولارا للبرميل.[1]

ب) واكب هذه الزيادة في أسعار النفط، زيادة مطردة أيضا في إنتاج المملكة من النفط حيث زاد الإنتاج: من 13.9 ألف برميل في اليوم عام 1940م، إلى 546.7 ألف برميل عام 1950م، إلى 1.3 مليون عام 1960م، إلى 2.8 مليون عام 1970م، إلى حوالي 4.8 مليون برميل عام 1971م، إلى 7.6 مليون برميل عام 1973م، إلى حوالي 8.5 عام 1974م، إلى 9 ملايين عام 1977م، إلى 9.9 مليون برميل عام 1980م.[2]

ج) بالإضافة إلى ارتفاع أسعار وإنتاج النفط السعودي في هذه الفترة فقد تمكنت حكومة المملكة من السيطرة على مواردها النفطية بحيث أصبحت المالك الوحيد لشركة أرامكو[3]، مع الحفاظ في نفس الوقت على التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في صناعة النفط. فقد تمكنت المملكة عن طريق المفاوض مع المساهمين في شركة أرامكو من تملك 25% من أسهم الشركة عام 1973، ارتفعت إلى 60% عام 1974م، ثم إلى 100% عام 1976م.[4]

---

(1) انظر: دعيس إسماعيل محمد، الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، دراسات سعودية، الجزء الأول 1406 - 1986، (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية)، ص 120-123. انظر كذلك Safran, 1991, p.161.

(2) دعيس، 1406 - 1986، ص 118-123.

(3) حسن أبو طالب، السعودية والصراع العربي- الإسرائيلي 1973- 1977م، في: الفكر الاستراتيجي العربي (بيروت)، 27، (1989م)، ص 125- 139.

(4) دعيس، 1406 - 1986، ص 121.

وكنتيجة لكل هذه الأسباب تحققت طفرة كبيرة في الإيرادات النفطية للمملكة في هذه الفترة. فقد كانت إيرادات المملكة حتى 1981 في زيادة سنوية كبيرة ومستمرة حيث ارتفعت من 1.2 بليون دولار عام 1970م إلى 3، 4 بليون عام 1973م، ثم إلى 1973م حوالي 22.6 بليونا عام 1974م، ثم إلى 36،5 عام 1977م، ثم إلى 48.4 بليونا عام 1979م، ثم إلى حوالي 84.5 عام 1980م وقد وصلت إيرادات المملكة إلى أعلى مستوى لها عام 1981م زادت عن 102 بليون دولار[1] .

ومن هنا اتسمت العلاقات السعودية اللبنانية منذ بدايتها بالتحسن المطرد على الصعيد الاقتصادي، وساهمت عوامل عدة دفعت بالشركات المنتجة للنفط في المملكة العربيّة السعودية لاختيار لبنان مصبًا للنفط السعودي منها: اكتشاف وجود النفط في المملكة الأمر الذي حدا بالشركات المنتجة له بالبحث عن أفضل السبل لتصديره واختيار لبنان كمصب للنفط السعودي.كما تم عقد الاتفاقات بين الشركة المنتجة للنفط السعودي والدول العربية المار عبرها هذا النفط. وإنشاء خط الأنابيب عبر البلاد العربيّة ومصفاة لتكرير النفط ومرفأ لتصدير النفط السعودي عبر لبنان. وإفادة لبنان من مرور النفط السعودي عبر تغطية حاجاته النفطية ورسوم المرور والضرائب المستوفاة من الشركات ثم تملكه للمنشآت النفطية[2].

وخلال اجتماع مؤتمر القاهرة في سنة 1943م، وجهت الدعوة للملك عبد العزيز للمشاركة فيه[3]، وشارك أيضًا الوفد اللبناني برئاسة رياض الصلح، واستجاب الملك عبد العزيز للمشاركة في مساندة لبنان اقتصاديًا لما يواجه من أوضاع صعبه[4]، ونتيجة لذلك أرسل الرئيس اللبناني بشارة الخوري وفد للمملكة العربية السعودية في أبريل 1944م، برئاسة رئيس الوزراء رياض الصلح[5] وأكدت المملكة خلال اللقاء أنها تؤيد التعاون الاقتصادي مع لبنان [6].

(1) انظر دعيس، 1406 - 1986، ص 120-123.
(2)زينة إبراهيم حلبي، العلاقات اللبنانية السعودية (1943-1990) ، دار النهضة العربية، بيروت، 1990، ص 15.
(3)أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعه الدول العربية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م، ص 73.
(4) بدر الدين الخصوصي: القضية اللبنانية في تاريخها المعاصر، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1978م، ص 112.
(5) يوسف سالم، 50 سنة مع الناس، ط2، دار النهار،بيروت ، لبنان ،1995م
، ص 188.؛ مجلة الرابطة العربية، العدد393، السنة الثامنة، القاهرة، 29 أبريل 1944م.
(6) حسان حلاق: تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952م، بيروت، دار النهضة العربية، 2010م، ص250، عبد الرؤوف سنو، السعودية ولبنان السياسة والاقتصاد 1943-2011م، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، 2016م
، ص 105.

أولا : خط أنابيب التابلاين TAPLINE العابر للبلاد العربية:

يعد بدء التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية وتصديره بكميات تجارية الحدث الأهم في تاريخ الجزيرة العربية المعاصر بعد توحيد المملكة العربية السعودية على يد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل حيث انتقلت المملكة العربية السعودية نقلة حضارية كبيره نتيجة للإيرادات المالية لهذا المنتج والتي استفادت منها الدولة في التنمية والإعمار. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وارتفاع الطلب العالمي على النفط خصوصا مع بدء إعادة إعمار أوربا والتي دمرتها الحرب، رأت قيادة شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company Aramco ضرورة إنشاء خط أنابيب يربط حقول النفط في شرق المملكة العربية السعودية بالبحر الأبيض المتوسط حتى يسهل وصول النفط إلى أوربا بأسرع وقت واختصار مسافة نقله عن طريق البحر من رأس تنوره إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، لذلك عمدت الشركة إلى إنشاء شركة جديدة كذراع تابع مهمته نقل النفط من ابقيق في شرق المملكة إلى ميناء صيدا في جنوب لبنان وهو ما أطلق عليه شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية Trans-Arabian Pipeline company. وأسهم الدور الكبير لخط الأنابيب عبر البلاد العربية -التابلاين في نشأة منطقة الحدود الشمالية وتأسيس مدن جديدة استوعبت أهالي المنطقة من البادية والقادمين إليها بغرض العمل[1]،وفي 24 سبتمبر من العام 1945م، كانت الحكومة اللبنانية قد عقدت اتفاقًا مع شركة «الميديترنيان»[2] Mediterranean Refining Company يجيز لها بإنشاء مصفاة نفط أو أكثر في لبنان لتكرير النفط السعودي دون أن يكون لها امتياز بحصر تكرير النفط بها دون غيرها[3] وصدق مجلس النواب على هذا الاتفاق في 18 ديسمبر 1945م[4].

وفي 10 أغسطس 1946م، توصلت شركة الأنابيب عبر البلاد العربية إلى الجمهورية اللبنانيّة لمد خط أو خطوط الأنابيب يصل ما بين نفط المملكة العربية السعودية وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، وسمي هذا الاتفاق «اتفاق تنظيم مرور الزيوت المعدنية في أراضي الجمهورية اللبنانية بواسطة شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية»[5].

(1) محمد بن علي العبداللطيف، خط الأنابيب عبر البلاد العربية "تابلاين" ودوره في تنمية منطقة الحدود الشمالية، السجل العلمي للقاء الجمعية التاريخية السعودية السادس عشر : تاريخ وحضارة شمالي المملكة العربية السعودية - الحدود الشمالية - الجوف - تبوك - عبر العصور، الجمعية التاريخية السعودية، 2017، ص 16.

(2) شركة «الميديترنيان»: الاسم هو اختصار «الميديترنيان ريفاينين كومباني» " Mediterranean Refining Company أو اختصارًا «مدريكو»، وتملكها مناصفة شركتا كالتكس وموبايل وهما إحدى شركات أرامكو وحددت لها الحكومة اللبنانية مدة خمس سنوات لبناء منشآت التكرير تنفيذًا للاتفاق. إلا أن الشركة آثرت التريث ريثما تتوصل شركة «التابلاين» إلى عقد اتفاق مع الحكومات اللبنانية والسورية والأردنية، يجيز لها مد خطوط أنابيبها من المملكة العربية السعودية وصولًا إلى الشاطئ اللبناني. عدنان الشهال: المرجع السابق، ص 52.

(3) بشارة الخوري حقائق لبنانية، ج 2، مرجع سابق، ص192.

(4) عدنان الشهال مشكلات النفط في لبنان وغياب السياسة النفطية، مرجع سابق، ص 18.

(5) الاتفاق محفوظ في أرشيف مديرية المحفوظات الوطنية التابعة لوزارة الخارجية والمغتربين.

وهو يمتد من القيصومة (جنوب شرق حفر الباطن) شمال المنطقة الشرقية حتى ميناء صيدا في جنوب لبنان، وهو أكبر خط نفطي في العالم إذ يبلغ طوله 1664 كيلو مترا من الخليج العربي حتى البحر الأبيض المتوسط، وهو معبر نقل النفط من السعودية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية[1]، وكان هذا الخط يعد عاملاً مهمًا في التجارة العالمية للبترول وفي العلاقات السياسية الأمريكية - الشرق أوسطية، وساهم في التنمية الاقتصادية للبنان [2]، وكان لاختيار لبنان مصبًا لتصدير النفط السعودي على البحر المتوسط أن أصبح أحد البلدان العربيّة المستفيدة من وجود النفط في المنطقة، وقدرت الأموال الأجنبية التي حصل عليها لبنان في العام 1948م بنسبة 6 بالمئة[3]

لقد كان اختيار لبنان كمصب للنفط السعودي على الساحل الشرقي للمتوسط موفقًا، وعاد بالمنفعة على المملكة العربية السعودية ولبنان، وفي نهاية الأمر حقق لبنان تملكه لهذه المنشآت وبالتالي سيطرته على سياسته النفطية،وتأمين حاجاته من النفط، وإنشائه لمعامل توليد الكهرباء الحرارية، وتنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية في كافة المناطق اللبنانية من هذه العائدات.

وقد اعتُبر هذا الخط أطول خط في الشرق الأوسط، كما الثالث بعد الفرات ودجلة[4]، وبدأ بناء خط الأنابيب في الجانب السعودي في شهر يوليو/ تموز من العام 1947م[5]، وفي 13 ابريل 1950م، رفع السد في أبقيق في السعودية فتدفق النفط داخل الأنابيب مارًا بالحدود السعودية ثم الأردنية ثم السورية ليصل إلى صيدا في لبنان على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وليصب في خزانات كبيرة ثم ينقل إلى الأسواق الأوروبية[6]،وقضى المشروع بأن تمتد أنابيب النفط بطول 1750 كلم أي 2500 ميل تقريبًا[7]، لتختصر ثلث المسافة من الخليج العربي وليدور حول الجزيرة العربية بأكملها ليصل إلى البحر الأحمر ثم يجتاز قناة السويس، وتتيح هذه الأنابيب وصول 41 مليون ليتر من النفط السعودي إلى البحر المتوسط، ومختصرًا مسافة 7,200 ميل[8].

(1) جورج لنترد منسكي: البترول والدولة في منطقة الشرق الأوسط، الدليل الاقتصادي، العدد الثاني والأربعون السنة الثالثة ، يناير/كانون الثاني 1966، ص6.
(2) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثالث منشورات أوراق لبنانية ترعون حريصة 1960 ص 57 وص58.
(3) شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة كمال مظهر أحمد، بيروت: دار العلم للملايين، 1965م، صص 381-383.
(4) دليل الاقتصاد المصري-2: دليل اقتصاديات المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص591.
(5) المرجع السابق نفسه، ص599.
(6) عبد الحميد الأحدب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، بيروت: مؤسسة نوفل، 1982م، ص 60.
(7) زهير مكداشي: «حول شركة الأنابيب العربية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، السنة العاشرة العدد 81 يناير/كانون الثاني، بيروت، 1960، ص22.
(8) دليل الاقتصاد المصري 2- المرجع السابق نفسه، ص591.

وتعاقدت شركة التابلاين مع حكومات البلاد التي يمر عبرها الخط، وتعهدت ببيع كل من سورية ولبنان نصف حاجاتها من النفط، على أن تقدم شركة نفط العراق النصف الآخر، بينما نص اتفاق التابلاين مع الأردن بأن تبيعه الشركة كامل حاجاته النفطية ما دامت إسالة النفط بأنابيب نفط العراق عبره متوقفة[1]،وتعهدت بأن تدفع 3 دولارات عن كل طن من النفط المستهلك في هذه البلاد والمقدر بحد أعلى لا يجوز تجاوزه بـ 200 ألف طن أي أن كل بلد يحصل على 600 ألف دولار من التابلاين، مضافًا إليه مبلغ مقطوع لبلديتي صيدا مقداره 17 ألف دولار، كما تدفع الشركة رسم تحميل في الميناء مقداره 2,88 بنسًا إسترلينيا عن كل طن ويبلغ مجموع الريع السنوي من هذا الرسم 500 ألف دولار تتقاسمهما سورية ولبنان[2].

يبلغ طول خط التابلاين من الحدود السورية- اللبنانية حتى الشاطئ في صيدا 42 كلم[3]،تم شحن أول ناقلة بالنفط السعودي في 2 ديسمبر 1950م وقد بلغ معدل البواخر التي شحنت النفط في ميناء الزهراني في صيدا بين 1950م و1954م حوالي 3,373 باخرة شحنت ما يزيد عن 53,636,039 طنًا من النفط أي ما يعادل 404,534,304 برميل وأوصلتها إلى الأسواق العالمية[4].

ومنذ أن أتم خط التابلاين سنته الأولى عام 1952م، نقل هذا الخط العملاق إلى ساحل المتوسط 14,221,589 طنًا[5] من النفط الخام، وبفضل محطات الضخ الجديدة ارتفعت طاقته السنوية فبلغت 20 مليون طن عام 1958م ووصلت إلى 25 مليون طن[6] في السبعينيات من القرن العشرين وبسبب ظهور حاملات النفط العملاقة في ستينيات القرن العشرين مدت التابلاين مركزين للتحميل داخل البحر في صيدا إلى مياه أعمق، قطر الأنبوب 36 بوصة سهلت هذه الشبكة الجديدة شحن ناقلات النفط الكبرى بمعدل 70000 برميل في الساعة[7].

وبدأت أرامكو بالتحضير لمد أنبوب للنفط من حقل أبقيق إلى القيصومة في المملكة العربيّة السعوديّة، ومنها إلى الزهراني في لبنان مباشرة حيث ستقام مصفاة لتكرير النفط السعودي، وهذا المشروع الذي كانت تحضر له منذ العام 1943م عليه أن ينتهي حسب الدراسات في العام 1946م[8] لكن العراقيل التي وضعتها بريطانيا أمام تنفيذ هذا المشروع كانت سببًا في تأخير البدء في تنفيذه حتى العام 1947م، إذ بُدئ في إنشاء الجزء الشرقي (أي داخل أراضي المملكة العربية السعوديّة) في نوفمبر 1947م، وبعد حوالى ثلاث سنوات، انتهى العمل في مد الخط في هذا القسم[9].

(1) برهان الدجاني: «أضواء على تنظيم التعامل والتبادل الاقتصادي العربي»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 104 ابريل/ نيسان بيروت، 1962ص 33.
(2) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(3) عدنان الشهال ، مشكلات النفط في مرجع سابق، ص14.
(4) دليل الاقتصاد المصري-2: دليل اقتصاديات المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص599.
(5) جان جاك بيربي، جزيرة العرب: أرض الإسلام المقدسة وموطن العروبة وإمبراطورية البترول، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1960م، ص95.
(6) عدنان الشهال مشكلات النفط في لينان وغياب السياسة النفطية، منشورات جروس برس، طبعة أولى، بيروت، 1998، ص14.
(7) الاقتصاد العربي العدد 136 السنة الثالثة، الخميس 21 أكتوبر/ تشرين الأول، دمشق، 1965، ص8.
(8) عبد الحميد الأحدب: النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص57 و ص59.
(9) عبد الهادي حسن طاهر استراتيجيات التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جده، 1390ه 1970م، ص 100.

ومنذ عام 1950م، بدأ النفط السعودي يصدر عبر مرفأ الزهراني النفطي في لبنان، وقد تم نقل 14,221,589 طنًا من النفط الخام عام 1952 بواسطة التابلاين، ومنذ العام 1954م وصل إلى مرفأ الزهراني 867 سفينة حملت ما زنته 16,018,693 طنًا[1]،وقد بلغت الكميات النفطية المسلمة إلى التابلاين ومنها إلى خزانات مصفاة الزهراني (الكمية بألوف البراميل) [2].

جدول رقم (1)

السنة	تسليمات أنابيب التابلاين	السنة	تسليمات أنابيب التابلاين
1954[3].	116.563	1962	126,473
1955	117,989	1963	142,920
1956	120,607	1964	160,232
1957	127,645	1965	165,207
1958	135,182	1966[4].	172,768
1959	124,139	1967	124,716
1960	91,961	1968	176,941
1961	115,183	1969[5].	126,042

يظهر من خلال هذا الجدول ازدياد كميات النفط المصدرة عبر لبنان عامًا بعد آخر. وما انخفاض هذه الكمية عام 1960 إلا بسبب المضاربات في الأسواق العالمية النفطية، وإغراق السوق بكميات هائلة من النفط فتراجعت أسعاره، مما أدى بالتالي إلى انخفاض الكمية المنتجة في ذلك العام.

وكانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قائمة على التعاون المشترك في المجالات كافة، وهذا ما أكده التقرير الذي قدمه وزير الخارجية اللبناني موسى مبارك إلى اللجنة البرلمانية المنعقدة في 9 أبريل عام 1953[6].

(1)«تقرير غرفة تجارة وصناعة بيروت عن الأوضاع والتطورات الاقتصادية في لبنان خلال عام»، 1954، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 34 نيسان، 1955، ص65.

(2)زينة إبراهيم حلبي، العلاقات اللبنانية السعودية (1943-1990) ، دار النهضة العربية، بيروت، 1990، ص 34.

(3)المملكة العربية السعودية: الكتاب الإحصائي السنوي 1386ه 1966م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة السنة الخامسة، ص231.

(4) المملكة العربية السعودية: الكتاب الإحصائي السنوي 1389ه 1969م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني مصلحة الإحصاءات العامة، السنة السادسة، ص234.

(5)المملكة العربية السعودية: الكتاب الإحصائي السنوي 1390ه 1970م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني مصلحة الإحصاءات العامة، السنة السادسة، ص234.

(6) زينة إبراهيم حلبي، العلاقات اللبنانية السعودية (1943-1990) ، دار النهضة العربية، بيروت، 1990، ص 34.

وهناك من يرى أن العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ولبنان بدأت مع تولي الرئيس كميل شمعون رئاسة الجمهورية في لبنان، إذ بدأت زيارات رسمية متبادلة بين البلدين، وزاد على أثرها حجم التبادل والتعاون في كافة المجالات ولاسيما التجارية منها، فبدأت الصادرات اللبنانية تجد طريقها إلى المملكة العربية السعودية عام 1953م، وبلغ حجم تلك الصادرات ما قيمته 260 مليون ريال سعوديا موزعة بين بضائع ورسوم مرور (ترانزيت) والسياحة في لبنان، الأمر الذي أثر إيجابا في ازدهار الحياة الاقتصادية وإسهامات القطاع الصناعي في لبنان[1].

ومن أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين جرت في أبريل عام 1957م، محادثات في الرياض لعقد اتفاقية تجارية صناعية لتسهيل تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية بين البلدين[2]، وبالفعل تم توقيع الاتفاق وتنظيم تجارة رسوم المرور (الترانزيت) بين البلدين وتم التوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادي في بيروت ووقع عن الجانب اللبناني وزير الخارجية (شارل مالك) وعن الجانب السعودي السفير عبد العزيز الحكيمي[3]، وتمت هذه الاتفاقية ضمن الاتفاقية المنعقدة في الجامعة العربية في الجلسة المنعقدة من السابع إلى التاسع من أغسطس 1957م[4]،ومنذ ذلك الوقت أطلقت الصحف اللبنانية على الملك سعود بن عبد العزيز "أسد الجزيرة ورمز القومية العربية" [5]

في عام 1954م أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن عبد العزيز أن السياسة السعودية تؤيد وتساند حرية وسلامة لبنان ودعم نظامه الاقتصادي[6] ، ورغم ضخامة كميات النفط المسلمة للتابلاين وضخامة التصدير أيضًا إلا أن شركتي النفط أرامكو والتابلاين لم تدفعا لحكومة المملكة رسم المرور أو أي نسبة من الأرباح المتوجبة عليهما. فبالرغم من توقيع كل من الشركتين اتفاقًا المملكة تمنحهما امتياز نقل النفط لتصديره عبر الأنابيب وصولًا إلى لبنان، وقد تنبهت حكومة المملكة لهذا الأمر في العام 1960م، عندما طالب وزير النفط السعودي عبد الله الطريقي[7] بحقوق الحكومة السعودية من جراء مرور النفط عبر أراضيها، وطالب الشركتين باستحقاقاتهما المتأخرة إذ كان المبلغ المطلوب هو 180 مليون دولار[8]، وقد أوضح فيما بعد وزير النفط السعودي الذي خلف الطريقي وهو السيد أحمد زكي يماني طريقة صرف هذا المبلغ والمشاريع الإنمائية المنوي إقامتها وتنفيذها بعد قبض المبلغ المذكور.

---

(1) عزيز الأحدب لبنان الجديد دار العلم للملايين بيروت، 1975، ص 202.

(2)جريدة أم القرى، عدد 1664، 26 ابريل 1957.

(3)تيسير جدوع علوش السامرائي، الملك خالد بن عبد العزيز ودوره في سياسة المملكة، العربية السعودية حتى عام 1982، دكتوراه، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2019، ص 43-44.

(4) جريدة أم القرى، عدد 1679، 16 أغسطس 1957.

(5)باتريك سيل، الصراع على سورية 1945-1958 ، ترجمة: سمير عبده، ومحمود فلاحة، دار الكلمة للنشر- بيروت، 1980، ص 398.

(6)عمر حليق، حديث في السياسة السعودية، الدار السعودية للنشر، الرياض، 1962، ص 115.

(7) ولد عام 1918 في مدينة الزلفي في السعودية درس القرآن الكريم على يد (كتاب أبن عمر)، وفي عام 1933 حصل على شهادة الإعدادية من جمهورية مصر العربية، وفي عام 1939 حصل على شهادة البكالوريوس في الكيمياء والجيولوجيا من جامعة الملك فؤاد (القاهرة حاليا)، وفي عام 1947 حصل على شهادة الماجستير في الجيولوجيا وهندسة البترول من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1948 عاد إلى المملكة العربية السعودية وتدرج في وظائف عدة حتى أصبح أول وزير للبترول في المملكة العربية السعودية عام 1960، وأشتهر عبد الله الطريقي بمقولته المشهورة ((نفط العرب للعرب)) وتوفي عام 1997. للمزيد ينظر: محمد بن عبد الله السيف، عبد الله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2007، ص 31-36.
غسان سلامة: السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م دراسة في العلاقات الدولية، بيروت، معهد الانماء العربين 1980م ، ص 377، والاقتصاد اللبناني والعربي، ص117، 15 سبتمبر/ أيلول 1963، بيروت، ص21.

ومنذ العام 1961م باتت السعودية مشتركة في ملكية شركة التابلاين، تبين هذا الأمر من خلال تقدير ميزان مدفوعات الحكومة السعودية بين الأعوام 1961 و1965م[1]، وفي العام 1963م، تم الاتفاق بين الحكومة السعودية وشركتي أرامكو والتابلاين بشأن أسعار النفط الخام السعودي، وأن أسعاره تختلف باختلاف كثافته واختلاف الميناء الذي سيسلم فيه للمشتري، فالسعر الذي يباع في رأس التنورة يختلف عن السعر الذي يباع في الزهراني، وطالبت السعودية بحقها في فرق السعر منذ العام 1956م ،وقد تم الموافقة على طلبها في العام 1963م إذ تألفت لجنة لمراجعة المبيعات واستخلاص حصة المملكة من فرق الأسعار من أجل استيفائه[2].

ثانيا:الاستثمارات بين المملكة العربية السعودية ولبنان:

لعب صعود الاقتصاد السعودي دوراً مهماً بعد زيادة العائدات النفطية وتوظيف الحكومة السعودية أموال ضخمة في برامج التنمية الاقتصاديّة، وانعكاسها على الأفراد مما أدى إلى نمو القدرة الشرائية لدى المواطن السعودي، وبالتالي حوّل السوق السعوديّة إلى قوة امتصاص لكميات ضخمة من السلع والمنتجات الصناعية، كما لعب طبيعة نظام الاقتصاد اللبناني الحرّ أيضاً مهماً لزيادة الاستثمارات بين البلدين، وكذلك استقطاب لبنان للاستثمارات السعودية ومعها التجارة والخدمات وتدفقت أموال الخليج العربي لتلعب دورًا بارزًا في التجارة اللبنانية وأصبحت المملكة العربية السعودية شريكًا مهماً للبنان على الصعيد التجاري وفي تلك الفترة قدرت إحصائيات شبه رسمية بأن استثمارات السعودية الحكومية المتدفقة على لبنان منذ أواخر الستينيات بلغ نحو (2,4) مليار دولارا كنت تغطي القطاعات العقارية والخدمية والمصرفية والصناعية، فضلا عن توجه آلاف السعوديين إلى لبنان لقضاء إجازاتهم السنوية[3].

وفي الوقت نفسه شكلت استثمارات المملكة العربية السعودية في لبنان ما يقدر بـ (53,8%) من الاستثمارات العربية في لبنان، في حين قدر استثمارات رجال الأعمال السعوديين في لبنان بنحو أربعة عشر مليار دولار[4]، فضلا عن توافد العديد من اللبنانيين إلى المملكة العربية السعودية بغية الدخول في مضمار المشروعات الاقتصادية الكبرى[5].
وقد سبب هذا الرقي عاملًا إضافياً في تشجيع رؤوس الأموال وأصحاب الدخل المرتفع في البلاد المجاورة للمجيء إلى لبنان والمكوث فيه والاستثمار أيضاً وهو ما أدى إلى زيادة الدخل في لبنان، وقد صدر في المملكة العربية السعودية، في 20 ابريل 1957م، نظام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الذي وضع حدوداً وشروطاً للمستثمرين الأجانب من أهمها إجبارالأجنبي وحتى العربي من دول عربية أخرى على مشاركة السعودي مناصفة في أعماله ومؤسساته ولاقت أشغال اللبنانيين في السعودية مصاعب بعد صدورهذا النظام، مما أثر نوعًا ما وحد من نموها وتزايدها [6]،وأدى هذا الأمر إلى ظهور ظاهرة جديدة في الحياة الاقتصادية اللبنانية السعودية وهي قيام عدد من الصناعيين

(1) المملكة العربية السعودية: الكتاب الإحصائي السنوي 1386ه 1966م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة السنة الثانية، ص319.
(2) الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد،114 ابريل/ نيسان 1963، بيروت، ص 33.
(3)كمال محمد الشاعر: تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص192.
(4) الشاعر: المصدر السابق، ص192.
(5) عبد الله المصدر السابق، ص 1.
(6) المصدر السابق نفسه، ص 24.

اللبنانيين بتثمير جزء من أموالهم في مشاريع صناعية في المملكة السعودية أو في لبنان لكنها كانت مشروطة[1].

وكان لصدور نظام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية السابق تأثيره على الحياة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وعلى الاستثمارات اللبنانية فيها، إذ ما لبث أن أوجد طبقة من الكفلاء السعوديين الذين يعيشون على ريع الكفالة دون أن يقوم الكفيل السعودي بأي نوع من الأعمال من خلال مشاركته الأجنبي أو أي عميل آخر، فتكتفي مهمة الكفيل بتقديم الغطاء القانوني اللازم لمن يود العمل من غير أهل البلد، كفتح متجر للبقالة أو ورشة ميكانيكية أو كراج أو محل للخياطة أو حتى أي سوق كبير أو للتأجير أو غيرها من النشاطات والأعمال من خلال قيام هذا الكفيل بالتوقيع على الأوراق والمستندات الرسمية اللازمة للحصول على ترخيص لممارسة أوجه النشاط المطلوب، في مقابل ذلك، يحصل «الكفيل» على نصيب من الأرباح يتراوح قدره ما بين 50% إلى 80% من ربح ا يؤثر على أرباح المستثمرين، وكل ما يتحمله هذا الكفيل تجاه حكومته هو مسؤولية قانونية، في الغالب مبهمة، وأكثر ما يتحمله هو مسؤولية السلوك العام للذين يكفلهم[2].

وأشار إلى هذا الأمر الأستاذ بيار إده إذ صرح قائلًا «لقد لعب النفط دورًا مهمًا في تطور اقتصاديات لبنان على رغم من كون هذا الأخير دولة غير بترولية، ففي الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، جاءت الرساميل العربية من بلدانها المختلفة إلى لبنان لتشترك في تأسيس المصارف والمساهمة في التوظيفات العقارية وغيرها من النشاطات التجارية المختلفة. وقد أدى هذا التعارف والتعاون إلى فتح آفاق جديدة أمام المؤسسات اللبنانية والأفراد التقنيين والعمال الأخصائيين الذين أموا الدول العربية، لا سيّما النفطية منها، فساهموا في تطويرها وفي نهضتها»[3].

قدرت السفارة اللبنانية في جدة دخل لبنان من خلال علاقاته الاقتصادية مع السعودية لعام 1953 بحوالي 45 مليون ريال سعودي موزعة على الشكل التالي[4]:

1- أعمال الشركات اللبنانية والمقاولين والمؤسسات الصناعية 15 مليون ريال.

2- أجور العمال اللبنانيين 17 مليون ريال.

3- المصطافون السعوديون مصروفاتهم في لبنان 10 مليون ريال.

4- الصادرات اللبنانية إلى المملكة 3 مليون ريال.

فيكون مجموعهم 45 مليون ريال.

(1) سمير صادق وبهيج أبو غانم العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي العدد،310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975 ص 23.

(2) محمود عبد الفضيل التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ثانية، بيروت، 1997، ص 169.

(3) بيار اده: «لبنان وتحديات الوضع النفطي الجديد» الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 309، 31 يناير/كانون الثاني، بيروت، 1975، ص 8.

(4) «ملف العلاقات الاقتصادية بين لبنان والسعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 272، 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1973، ص 24.

فيما بعد في ستينيات القرن العشرين بلغت قيمة الودائع السعودية في لبنان بين 200 و 400 مليون ل. ل. وذلك حتى العام 1967[1].

في بداية السبعينيات، زادت الاستثمارات السعودية في لبنان وقدرت قيمتها بحوالي 200 مليون ل. ل. وهي تشمل الاستثمارات العقارية والأموال المستثمرة في الأعمال التجارية والمصرفية[2]. بالإضافة إلى الودائع السعودية في المصارف اللبنانية وتقدر بأنها عالية القيمة، إنما لا يفصح عنها نظرًا لقانون ومؤسسة لاستيراد السيارات للسعودية[3].

ثالثاً: الشركات العربية الدولية ومركزه جدة بالسعودية:

كما ساهم السعوديون بواسطة تجديد استثماراتهم في لبنان في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة فيه لا سيما في مجال السياحة من خلال المشاركة في بناء عدد من الفنادق في بيروت وبعض المناطق الجبلية كفاريا وعاليه وحمانا وفالوغا... كما تملك السعوديون عددًا من العقارات في هذه المناطق.

أو من خلال استثماراتهم في القطاع المصرفي، ويعود الاهتمام السعودي بالقطاع المصرفي في لبنان إلى العام 1952م، عندما أنشئ فرع البنك الأهلي التجاري في بيروت[4]، خاصة بعد مساهمة عدد من الأفراد السعوديين في المصارف اللبنانية وذلك في «بنك بيروت والرياض»، ومساهمة أخرى لبعض المتمولين السعوديين في البنك السعودي اللبناني»، إلى جانب مساهمة سعودية في بنك «فرنسبنك» و«انتركونتيننتال بنك أوف ليبانون». بالإضافة إلى تملك عائلة بـ محفوظ السعوديّة نسبة 97% من مصرف «الاعتماد اللبناني»، وبنك «لبنان والمهجر» وهو بنك لبناني افتتح فرعًا له في المملكة العربية السعودية.

ونجد استثمارات سعودية، في عدد من المطاعم والأسواق التجارية وغيرها من المراكز التجارية اللبنانية هذا بالإضافة إلى الاستثمار في المجال العقاري، إذ جاء السعوديون في المرتبة الأولى وبلغت حصتهم في التوظيف في العقارات اللبنانية بنسبة 26% أي 162 ألف متر مربع[5]، خاصة وأن قانون التملك اللبناني يسمح لغير اللبناني بالتملك في لبنان ويعتبر من أفضل القوانين المماثلة في البلدان العربيّة الأخرى[6]. كما وتنقسم هذه الاستثمارات العقارية السعودية إلى 85% في استثمارات الأراضي، و15% في مبان سكنية.

(1) رجال الأعمال، العدد 15 مايو/ أيار، بيروت، 1967، ص 93.
(2) «ملف العلاقات الاقتصادية بين لبنان والسعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 272، 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1973، ص 27.
(3) المرجع السابق نفسه، ص 63.
(4) الشؤون الاقتصادية، تصدر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا، العدد 61، سبتمبر/ أيلول، 2005، ص 12.
(5) الشؤون الاقتصادية، تصدر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا، العدد 61، سبتمبر/ أيلول، 2005، ص 58.
(6) المصدر السابق نفسه، ص 21.

وكان لمركز بيروت المتميّز في ستينيات القرن العشرين أن صرح وزير النفط السعودي بعد استقالته من منصبه بأنه سيختار بيروت لإنشاء مكتب استشارات لشؤون البترول وذلك من أجل تقديم المشورة للحكومات أو الشركات التي تنوي الحصول على امتيازات في مناطق جديدة، بالمقابل فإن اللبنانيين نقلوا خبرتهم إلى القطاع المصرفي السعودي، واستقطبت المصارف السعودية عددًا كبيرًا من الشباب اللبناني صاحب الاختصاصات العالية، وتبوأ الكثير منهم مناصب أساسية في المصارف السعودية[1].

يتبين مما سبق أن تجارة لبنان الخارجيّة لا يمكن لها الاستمرار بمعزل عن محيطها العربي. وكان لتميز مرفأ بيروت في سرعة العمل فيه أن ازدادت حركة الاستيراد والتصدير عبره. وظهرت أهمية السوق السعودية بالنسبة للصناعة اللبنانية، وزادت الصادرات اللبنانية تجاه المملكة العربية السعودية على مر السنوات بمعدل أربعة أضعاف مما بدأت عليه منذ الاستقلال.

والنتيجة المترتبة على حجم التعامل التجاري بين البلدين، هي زيادة الودائع السعودية في المصارف اللبنانية، وما شجع على هذه الودائع هي السرية المصرفية التي تتمتع بها المصارف اللبنانية وزيادة الاستثمارات السعودية في لبنان، يقابلها قيام شركات مختلطة من لبنانيين وسعوديين في المملكة العربية السعودية وفي لبنان،وبسبب ازدياد القوة الشرائية لدى المواطنين السعوديين أصبح السعوديون يمضون إجازات الصيف وباقي العطل خارج بلادهم من أجل السياحة والاصطياف ويختارون لبنان كمصيف لهم كل عام تقريباً ،ثم جاءت حاجة المملكة لخبرات وكفاءة اللبنانيين سواء من إداريين ومتعلمين لكافة أعداد كبيرة الاختصاصات منذ تأسيس الدولة السعودية، مما ساهم في وجود أعداد كبيرة من اللبنانيين المقيمين في المملكة مع عائلاتهم، وهو ما قوى أواصر العلاقات الاجتماعية بين البلدين على مختلف الأصعدة.

رابعا: الاتفاقات والمبادلات التجارية بين البلدين:

في عام 1953م، ونظرًا للوجود الكبير للموظفين الأميركيين في المملكة ولحاجة شركة أرامكو العاملة في المملكة العربية السعودية لتأمين حاجات موظفيها الغذائية[2]، بدأت تبحث في المنطقة عن استيراد هذه المواد من المناطق القريبة للمملكة. ولما كان اللبناني مشهورًا بالتجارة، انبرى عدد منهم أمثال أفراد من عائلة حيدر في لبنان، لتصدير المنتجات الزراعية اللبنانية، عن طريق الجو، التأمين وصولها طازجة إلى المملكة ومنها الشركة أرامكو وكانت نسبة التصدير لأرامكو 85% من حاجات قيمتها 5 مليون ل. ل. (1,600,000 دولار). من هذه المنتجات اللحوم والخضار الطازجة والفاكهة ومواد البناء والأدوية وآلات وقرطاسية وكافة حاجات أرامكو في المملكة. من جهة أخرى، كانت تشحن الحاجات محطات الضخ التابعة للتابلاين داخل المملكة مواد غذائية واستهلاكية وغيرها بقيمة 100,000 ل. ل. (أي 30,000 دولار) [3]. وقد تم إنشاء أول خط منتظم للطيران بين بيروت وجدة عام 1947م ،مما سهل تصريف كميات من الإنتاج الزراعي[4].

(1) الاقتصاد اللبناني والعربي العدد 82 فبراير/ شباط، بيروت 3691، ص 73.
(2) الاقتصاد اللبناني والعربي، القسم الفرنسي، العدد 31 يناير/كانون الثاني، بيروت، 1955، ص 5.
(3) David H. Finnie, Desert Enterprise: The Middle East Oil Industry in Its Local Environment (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958), p167. وشارل عيساوي التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 380.
(4) إيلي يوسف البستاني، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية: مع لائحة الاتفاقات الدولية العامة التي انضم لبنان إليها، مجلد 1 (بيروت: وزارة العدلية، 1951)،، ص 7 وص9، وص10.

عملت الحكومات اللبنانية المتعاقبة على الاهتمام بتصريف الإنتاج الزراعي المحلي عن طريق عقد الاتفاقات التجارية إما على أساس التكافؤ، لا سيما مع أوروبا الشرقية، أو على أساس المعاملة بالمثل مع بعض الدول العربية كما مع مصر، أو حتى المعاملة بالأفضلية كما مع المملكة العربية السعودية[1].

وقد سجلت كميات الحمضيات المصدرة إلى المملكة العربية السعودية ومعها الكويت خلال الأعوام 1952 إلى 1956م[2] (الكمية بالأطنان):

جدول رقم (2)

العام	1952	1953	1954	1955	1956
الحمضيات	1,350	2,500	3,700	2,750	2,609
الليمون الحامض (فقط السعودية)	67	139	152	137	

بلغ تصدر الحمضيات اللبنانية إلى الأسواق العالمية خلال سنوات 1966 و1967 و1968م (الكمية بالأطنان)[3]:

(1) تقرير غرفة تجارة وصناعة بيروت وضعه الخبير الاقتصادي الأمير مالك شهاب: «الأحوال والتطورات الاقتصادية في لبنان خلال عام 1956»، الاقتصاد اللبناني والعربي، السنة السابعة، العدد 54، ابريل/ نيسان، بيروت، 1957، ص 20.

(2) تقرير غرفة تجارة وصناعة بيروت وضعه الخبير الاقتصادي الأمير مالك شهاب: المصدر السابق نفسه، ص22.

(3) هشام البساط: «حمضيات لبنان إنتاجها وطرق تصريفها»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد245، 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1971، ص 52.

جدول رقم (3)

المنطقة	1966	النسبة%	1967	النسبة%	1968	النسبة%
البلاد العربية	105,667	82,0	100,689	79,50	125,481	86,5
سورية	63,178		57,268		75,025	51,5
السعودية	25,564	19,9	27,106	21,38	32,329	22,2
الخليج	8,560		11,833		15,855	
الأردن	8,365		4,482		2,272	
أوروبا الشرقية	21,902	17,0	25,551	20,1	20,183	13,51
مختلف	1,046	1,0	554	0,4	158	-
المجموع العام	128,615	100	126,764		145,829	100

في العام 1971م، صدر من لبنان إلى المملكة العربية السعودية من الحمضيات ما قيمته 7,400 ألف ل. ل. وتم تصدير الحمضيات خلال موسم 1973-1972م ما يوازي 27191 طنًا من البرتقال و1620 طنًا من اليوسفي، و 4784 طنًا من الحامض، و 96 طنًا من الكريفروت، أي ما مجموعه 32351 طنًا من الحمضيات. وشكل هذا الأمر 17,7% من صادرات لبنان من الحمضيات إلى البلدان العربيّة ونسبة 16,1% من المجموع العام لصادرات الحمضيات[1].

بالنسبة للفاكهة اللبنانيّة، فإن أهم الأنواع المصدر منها إلى المملكة العربية السعودية هي التفاح، قدر إنتاجه عام 1956م بحوالي 29000 طنًا[2]،ووصل إنتاجه عام 1963م، إلى 75000 طنًا، أما كمية التفاح المصدرة إلى المملكة العربية السعودية بين عامي 1952 إلى 1956م[3] فهي كما يلي (الكمية بالأطنان):

(1) سمير صادق وبهيج أبو غانم: العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975، ص 21.
(2) الجمهورية اللبنانيّة: المجموعة الإحصائية اللبنانيّة لعام 1963، مصدر سابق، ص 66.
(3) الأمير مالك شهاب: «الأحوال والتطورات الاقتصادية في لبنان خلال عام 1956»، الاقتصاد اللبناني والعربي، السنة السابعة العدد 54 ابريل/ نيسان بيروت، 1957، ص 23.

جدول رقم (4)

العام	1952	1953	1954	1955	1956
التفاح	242	792	866	1,057	1,555

يبين هذا الجدول بوضوح الكميات المتزايدة من التفاح اللبناني المصدر إلى المملكة العربية السعودية، مع العلم أن زراعة التفاح في لبنان في تلك الفترة كانت ما تزال في بداياتها وما تزال في ازدياد.

وقد صدّر لبنان إلى المملكة العربيّة السعودية خلال. موسم 1964-1963م ما يوازي 8,328 طنًا، وخلال موسم 1965-1964م صدر ما يوازي 13,652 طنًا أي بزيادة 5,297 بنسبة زيادة 64%[1].

خلال موسم 1972-1971م، استوردت المملكة من التفاح اللبناني حوالي 38,890 طنًا أي ما نسبته 28% من مجمل الكميات المصدرة لهذا الموسم، وخلال موسم 1973-1972م، صدر إلى المملكة 32,800 طنًا من التفاح أي ما نسبته 25,8% من مجمل الكميات المصدرة إلى البلدان العربية، و32,2% من مجمل التصدير العام للتفاح، وفي موسم عام 1974-1973، تم تصدير 37,042 طنًا من التفاح اللبناني إلى السعوديّة، أي ما نسبته 32,4% من مجمل الكميات المصدرة للبلدان العربيّة، و 3% من مجمل التصدير العام للتفاح[2]، حتى باتت الصادرات تجاه المملكة تشكل بين 17 و 25% من مجموع الصادرات الوطنية[3].

وفي تقرير لغرفة تجارة وصناعة بيروت يفيد بأن المملكة العربية السعودية قد استوردت من لبنان عام 1973م، من التفاح 37,758 طنًا ومن الحمضيات 32,043 طنًا ومن فواكه أخرى 3,940 طنًا مجموعها 73,741 طنًا، وقد قدرت النسبة المئوية 20 بالمئة من صادرات الفاكهة اللبنانية استوردتها المملكة العربية السعوديّة وكانت نسبتها 24% وجاءت في المرتبة الثانية بعد سورية التي استوردت 38 من الفاكهة اللبنانية[4].

(1) «أزمة التفاح اللبناني»، رجال الأعمال العدد 4 بيروت، يونيو/ حزيران، 1966، ص38.
(2) سمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط 1975، ص 19، وص21.
(3) عبد الرؤوف فضل الله، لبنان: دراسة جغرافية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001 ، ص 155، عبد الهادي يموت: الاقتصاد اللبناني وأهمية المجال العربي لنموه، 1920-1993، بيروت: منشورات مجلة الاقتصاد والأعمال، 1994م، ص122.

(4) تقرير غرفة تجارة وصناعة بيروت عن التطور الاقتصادي عام 1973، مارس/ آذار، 1974، ص 161، وص 162.

خامسا: الصادرات الصناعية تجاه المملكة العربية السعودية:

منذ العام 1963، احتلت المملكة العربيّة السعودية المرتبة الأولى بين البلدان العربيّة التي يصدر إليها لبنان، ويتضح من خلال هذا الجدول قيمة الصادرات اللبنانية إلى الدول العربيّة بين 1963-1969 (القيمة بملايين الليرات اللبنانية) [1]:

جدول رقم (5) قيمة الصادرات اللبنانية إلى الدول العربية بين 1963-1969م

البلاد العربية	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
السعودية	23,8	34,9	83,6	78,6	138,3	132,9	117,3
سورية	21,8	24,2	22,6	24,0	22,9	35,9	47,3
الأردن	19,5	19,7	27,1	28,9	29,3	32,3	36,3
الكويت	16,6	18,8	18,5	28,5	50,5	54,5	60,7
العراق	6,8	12,6	23,1	29,4	27,1	31,9	33,2
ليبيا	1,1	1,7	8,3	17,3	16,8	28,9	22,9
مصر	2,0	3,3	3,4	4,0	3,0	5,4	6,7

نرى من خلال الجدول أن أكثر الصادرات اللبنانية تتجه نحو الأسواق العربية وهذا ما يظهر من خلال هذا الجدول واستوعب سوق المملكة وحدها عام 1969م نسبة 17,9% من المصدرات اللبنانيّة. وتمثل الأسواق العربيّة بين 80 إلى 85% من مجموع الصادرات اللبنانية، وإذ أصبح لبنان يمثل لبعض هذه الدول العربية لا سيما المملكة العربية السعودية والكويت والأردن المصدر الأبرز لها.

وفي العام 1966م بلغت نسبة الصادرات الصناعية إلى المملكة السعودية 43%، ونسبة قيمتها ما يزيد عن 28 مليون ليرة لبنانية[2]، إذ سجل الميزان التجاري فائضًا في تعامله معها بلغت هذه القيمة خلال العشرة شهور الأولى من عام 1966م حوالي 47,553 ألف ل. ل. بينما كان هذا الميزان خاسرًا مع سبع دول عربية أخرى[3].

في العام 1971م بلغت نسبة الصادرات اللبنانية إلى المملكة أكثر من 32,8%من مجمل الصادرات للعالم العربي، بينما مثلت هذه الصادرات أكثر من 15,3% من مجمل الصادرات اللبنانية. أما في عام 1972م بلغت الصادرات للمملكة 28% من مجمل صادرات لبنان للعالم العربي، بينما مثلت أكثر من 16,2% من مجمل الصادرات اللبنانية[4].

(1) «قطاع التجارة في خطة التنمية السداسية»، الاقتصاد اللبناني والعربي السنة 22 العدد 257، 29 فبراير/ شباط، بيروت، 1972، ص13.

(2) بهيج أبي غانم «الصادرات الصناعية 973 وحدها لم تتأثر بالأزمات»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 294، 15، ابريل/ نيسان بيروت، 1974، ص59.

(3) التبادل التجاري بين لبنان والسعودية، رجال الأعمال 15 مايو/ أيار، بيروت، 1967، ص 93.

(4) سمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975، ص 21.

وحافظت المملكة على مركزها في طليعة الدول المستوردة من لبنان وقد استوردت من لبنان عام 1973م بنسبة 35,24% من مجمل الصادرات الصناعية اللبنانية وبنسبة 33,50% لعام 1974م والجدير ذكره أن صادرات مصانع الأدوية اللبنانيّة وجدت طريقها إلى دول الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية، من هذه المصانع مصنع «مفكو» ومصنع «سيرلابز»[1]، وفيما يلي جدول يمثل النسبة المئوية لتوزع الصادرات الصناعية اللبنانية على البلدان المستوردة لعامي 1973 و1974م[2].

جدول **رقم (6)** يمثل النسبة المئوية لتوزع الصادرات الصناعية اللبنانية على البلدان المستوردة لعامي 1973 1974م

البلد	النسبة المئوية 1973	النسبة المئوية 1974
السعودية	35,24	33,50
العراق	10,42	15,90
الأردن	6,02	4,55
سورية	9,86	21,00
الكويت	3,92	2,39
مصر	1,41	1,75
ليبيا	10,94	7,25
السودان	1,39	1,25
بلدان أجنبية مختلفة	7,27	3,84
السوق الأوروبية المشتركة	11,97	8,37

ويلاحظ من خلال هذا الجدول توزّع الصادرات الصناعية بنسبة 78% تجاه الدول العربية وبنسبة 12 تجاه البلدان الأجنبية. وتركزت الأسواق العربية بين المملكة العربية السعوديّة والعراق وسورية والأردن وليبيا التي استأثرت بـ 82,20% من مجمل الصادرات اللبنانية، أما أهم الصادرات الصناعية المصدرة من لبنان إلى المملكة العربية السعوديّة بين الأعوام 1971 و 1974 والمسجلة لدى مصلحة الصناعة فنجدها

في الجدول التالي (القيمة بالليرات اللبنانية) [3]

(1) ملف العلاقات بين لبنان والسعودية، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 272، 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1973، ص 26، وص 30.

(2) بهيج أبي غانم: «الصادرات الصناعية 1973 وحدها لم تتأثر بالأزمات»، مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 294، 15 ابريل/ نيسان 1974، ص 55. والصادرات الصناعية خلال 1974 تقفز إلى مليار ليرة، مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 309، 31 ديسمبر/ كانون الأول 1975، ص61.

(3) «ملف العلاقات الاقتصادية بين لبنان والسعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 272، 28، بيروت، 1973، ص31. والاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 294، 15، ابريل/ نيسان، بيروت، 1974 ص 62.

جدول رقم (7)

اسم الصنف	1971	1972	1973	1974
المواد الغذائية	12,116,855	8,625,715	10,878,860	28,527,665
المشروبات (عصائر)	92,185	35,200	880	241,475
المنسوجات (أقمشة)	3,648,320	7,245,525	13,674,860	20,128,240
الأحذية	1,170,300	2,033,580	2,824,360	4,044,345
أصناف الألبسة	6,063,725	11,590,580	20,677,895	3,133,430
الخشب المعاكس	7,532,145	6,735,730	3,814,130	14,151,685
المفروشات	4,055,080	7,641,750	8,504,355	250,745
المصنوعات الجلدية	19,775	155,890	153,925	22,743,780
المصنوعات الكيماوية	7,384,985	12,748,410	13,580,565	80,710
الأجهزة الكهربائية	968,920	1,330,575	450,455	10,937,630
المصنوعات الورقية	3,977,675	5,510,005	10,576,105	10,322,645
خضروات	4,529,695	5,213,985	8,427,245	24,097,705
مستخرجات مناجم غير معدنية[1].	9,304,055	7,733,820	6,778,410	6,192,275
مختلف	3,432,720	11,825,100	7,487,730	86,893,125
مصنوعات معدنية	18,794,655	29,341,225	42,424,295	12,878,740
مصنوعات بلاستيكية	3,854,130	4,573,200	7,249,260	276,228,860
المجموع	86,945,230	123,345,290	157,502,895	

وسمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975، ص 25.

(1) تشمل القرميد مصنوعات الإسمنت المرايا الزجاج الفخار، صقل زجاج، نظارات التربة، الأترنيت.

وأهم البضائع المصدرة إلى المملكة العربيّة السعودية هي المصنوعات المعدنية، تليها المواد الغذائية وأصناف الألبسة والمنسوجات والمصنوعات الكيماوية ثم المستخرجات غير المعدنية والمصنوعات الورقية ومصنوعات بلاستيكية والمصنوعات الجلدية والمفروشات[1].

جدول يظهر نسبة التصدير الصناعي إلى السعودية بين 1965-1974 (بالليرات اللبنانية) [2]:

جدول رقم (8)

السنة	إلى السعودية	المجموع العام	النسبة إلى المجموع العام
1965	18,379,805	60,425,617	%30,4
1966	28,224,825	68,956,151	%40,93
1967	38,380,205	87,407,763	%43,9
1968	54,942,190	128,551,711	%41,96
1969	70,830,907	166,051,585	%42,65
1970	74,961,030	208,307,987	%35,98
1971	86,945,230	261,719,089	%33,2
1972	12,334,0290	345,580,392	%35,6
1973	157,502,895	446,941,860	%35,2
1974	276,228,860	827,129,321	%33,4

بينما يظهر هذا الجدول تطور نسبة الصادرات إلى السعودية من مجمل الصادرات اللبنانية (1967-1973):

(1) عبد الهادي يموت: الاقتصاد اللبناني وأهمية المجال العربي لنموه، مرجع سابق، في الحاشية ص 122.

(2) سمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية» الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975، ص 30.

جدول رقم (9)

السنة	النسبة المئوية
1967	30,5
1968	26,0
1969	21,1
1970	19,2
1971	15,3
1972	16,2
1973	16,3

إن الصادرات اللبنانية إلى السعودية تتراوح بالإجمال بين 25% و 30% من مجمل الصادرات اللبنانية للدول العربيّة[1]. وبين العام 1974 و 1985 شكلت الصادرات الصناعية اللبنانية تجاه المملكة ما بين 25% و38%[2].

أما الصادرات اللبنانية إلى المملكة بين عامي 1977 و 1982 فتبدو كما يلي (القيمة بملايين الليرات اللبنانية) [3]:

جدول رقم (10)

السنة	القيمة
1977	943
1978	778
1979	1,119
1980	1,288
1981	1,478
1982	1,559

وخلال الأعوام (1983-1985) تأثرت حركة التصدير لا سيما الصناعي منه نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للبنان وتدمير عدد من المصانع اللبنانية أو نهبها وسرقتها من قبل المتحاربين، كما كان لضعف الأسواق الداخلية بسبب تدني مستوى الإنفاق وانخفاض مستوى الدخل الفردي في لبنان، وتدني القدرة الشرائية لليرة اللبنانية منذ عام 1985م ومنافسة المنتجات الأجنبية التي كانت تدخل إلى لبنان عن طريق المرافئ غير الشرعية، كل ذلك أدى إلى خسارة لبنان بعض أسواقه الخارجيّة بسبب عدم انتظام علاقات العمل بين المصدر اللبناني والخارج. رغم ذلك فإن السوق الخارجيّة لا سيّما

(1) سمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية» المرجع السابق نفسه، ص21.
(2) عبد الهادي يموت: الاقتصاد اللبناني وأهمية المجال العربي لنموه، مرجع سابق، ص 122.
(3) الياس خوري: السياحة في لبنان والعالم، لا دار، نشر، طبعة أولى، بيروت، 1987، ص 216.

العربية منها والسعودية على وجه الخصوص عادت وفتحت أبوابها أمام المنتجات اللبنانية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين[1].

بينما الصادرات الصناعية إلى المملكة العربيّة السعودية بين عامي 1987-1990م فتظهر كما يلي[2]:

جدول رقم (11)

السنة	القيمة (بآلاف الليرات)	النسبة من إجمالي الصادرات الصناعية %
1987	16,519,601	37,65
1988	37,243,845	34,28
1989	23,122,821	26,67
1990	29,242,711	33,12

الملاحظة اللافتة في أن نسبة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية هي ارتفاعها في عام 1977 إلى 40%[3] رغم ظروف الحرب اللبنانية في هذه الفترة. واستمر التصدير الصناعي إليها ووصلت هذه النسبة إلى 31 عام م1980 وإلى 28% عام 1981 و 30% في بداية عام 1982م[4] لكن بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان تراجعت نسبة الصادرات بنسبة 60% تقريبًا، بسبب التدابير السعودية المتخذة خوفًا من تسرب البضائع الإسرائيلية إليها[5].

إذ أصدرت السلطات في المملكة العربية السعودية تعميمًا حيال منع استيراد سلع لبنانية في فبراير 1983م، إضافة إلى نشوء صناعات سعودية متطورة بديلة وأيضًا عدم تحديث الاتفاق التجاري المعقود بين البلدين منذ العام 1971م، ولجوء المملكة السعودية إلى رفع الرسوم الجمركية على العديد من السلع اللبنانية من أجل حماية صناعتها، دون النظر في أحكام الاتفاق التجاري النافذ ممّا يعطل الغاية المتوخاة منه[6].

لكن هذه الملاحظة في نسبة الصادرات إلى المملكة تظهر عودة التصدير للمملكة بنشاط وزخم قويين مدعومين من السلطات السعودية تشجيعًا منها للصناعات اللبنانية ويظهر هذا الأمر من خلال

(1) الياس خوري: السياحة في لبنان والعالم المرجع السابق نفسه، ص 205، وص 215.
(2) مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان Saudi dic تحت عنوان العلاقات اللبنانية السعودية.
(3) تقرير غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت التقرير السنوي الاقتصاد اللبناني عام 1977، إعداد دائرة الدراسات الاقتصادية والتوثيق في غرفة تجارة وصناعة بيروت، مارس/ آذار، 1978، ص 55.
(4) مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان Saudi dic تحت عنوان العلاقات اللبنانية السعودية.
(5) عبد الهادي يموت الاقتصاد اللبناني وأهمية المجال العربي لنموه، مرجع سابق، ص 121.
(6) عماد يونس: سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973.... الجزء الثاني، الأدوار الإقليمية في لبنان، بيروت، 1985، ص 331.

الجدول السابق، و في 5 يناير 1985م أبلغت السلطات الجمركية في المملكة العربية السعودية المصدرين اللبنانيين تعليمات جديدة بشأن التصدير إلى المملكة، منها السماح بإدخال الحمضيات من جنوب لبنان إلى الأراضي السعودية، شرط وجوب إرفاقها بشهادة صادرة عن غرفة صيدا بتوقيع رئيسها السيد محمد الزعتري. ووافقت المملكة في سبتمبر 1986م على تجديد العمل في الاتفاقية التجارية الموقعة في العام 1971م[1].

سادسا: الاتفاقات التجارية بين لبنان والمملكة العربية السعودية بعد الاستقلال :

لتسهيل حركة التجارة بين لبنان والمملكة العربيّة السعودية تم عقد عدد من الاتفاقات التجارية بين البلدين فعقدت أولى هذه الاتفاقات بينهما في 13-8-1957 سمي اتفاق تجاري بين لبنان والمملكة العربية السعودية[2]، وتم توقيعه في بيروت لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين، واعتبر هذا الاتفاق مع ملحقاته جزءًا لا يتجزأ بتاريخ 19 فبراير 1964م تم توقيع اتفاق ثانٍ سمي «اتفاق تجارة وإقامة»[3] تم التوقيع عليه في بيروت، ووقع من أجل التوسع في اللوائح للموادّ والمنتجات المعفاة أو الخاضعة للتخفيض الجمركي، ثم في 4 مايو تم توقيع اتفاق تجاري دعي «اتفاق تجارة وإقامة» تم توقيعه في الرياض[4]، وقد شددت المملكة فيه على ضرورة أن تتضمن شهادة المنشأ على القيمة الحقيقية ونسبة تكاليف الصنع المحلية للحصول على الإعفاء أو التخفيض الجمركي.

وفي 11-11-1971 تم التوقيع على اتفاق تجاري جديد[5] وكان اللافت في هذا الاتفاق عند عقده وجود مطلبين للمملكة، أولى هذه المطالب أن لا يكون فيه من المزايا ما لا يمكن اشتمال الاتفاقات التي ستعقدها المملكة مع البلدان العربية الأخرى، لأنّ المملكة تتوقع عقد العديد من الاتفاقات مع باقي الدول العربية، وثانيها رغبة المملكة في مراعاة خطتها التصنيعية الجديدة في هذا الاتفاق[6].

وإضافة إلى الاتفاقات الثنائية، وقع لبنان بمشاركة المملكة العربية السعودية وضمن إطار جامعة الدول العربيّة عدة اتفاقات متعددة الأطراف مع بلدان عربية أخرى. كان أولها «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية» التي وقعت في 13 ابريل 1950م في الاسكندرية[7].

فيما بعد تم التوقيع على اتفاقيتين ضمن إطار جامعة الدول العربية أيضًا. سميت الاتفاقية الأولى «تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت»، ودعيت الثانية «اتفاقية بشأن تسديد المعاملات الجارية

(1) لبنان 1982-1988 وقائع وأضواء، الجزء الثاني، صدر بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار، بيروت مطابع، صادر، 1988، ص 236، وص 238.
(2) هنري أبو فاضل، جان ملحمة إبراهيم كريدي: لبنان في معاهداته واتفاقاته 1943-1966، جزء صاد غين، مكتبة لبنان ، دون تاريخ نشر، ص 233.
(3) هنري أبو فاضل، جان ملحمة إبراهيم كريدي المرجع السابق نفسه، ص 268.
(4) هنري أبو فاضل، جان ملحمة، إبراهيم كريدي: الجمهورية اللبنانية في علاقاتها الخارجية 1966-1972، مكتبة لبنان دون تاريخ نشر، ص 47.
(5) هنري أبو فاضل، جان ملحمة، إبراهيم كريدي: المرجع السابق نفسه، ص 59، وأرشيف وزارة 1972، الاقتصاد الوطني.
(6) سمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975، ص 24.
(7) ايلي يوسف البستاني: مجموعة المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 817.

وانتقال رؤوس الأموال»، تم التوقيع عليهما في القاهرة في 7 سبتمبر 1953م[1]، وقد جرى أول تعديل لهذه الاتفاقية. 1954-12-15، والتعديل الثاني تم في 1959-1-11[2]، إلا أن تطبيق اتفاقية تسهيل التبادل التجاري لم يتم بالشكل المناسب، فتقدم لبنان بمذكرة إلى المجلس الاقتصادي العربي بشأن هذه الاتفاقية مقترحًا بعض التعديلات[3]، فيما بعد جرى تعديل لاتفاقية «تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت» في 15 ديسمبر 1954م[4]، أما التعديل الثاني لهذه الاتفاقية فقد تم في 25 يناير 1956م[5].

ثم عقد «اتفاق الترانزيت» في 1959-12-9 ضمن جامعة الدول العربية[6]، رغم ذلك بقي التعاون العربي بشأن الترانزيت ضعيفًا، فتم الاتفاق على تفعيله عن طريق الاتفاق على «اتفاقية التيسير» التي تم التوقيع عليها تنفيذًا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية رقم 712 تاريخ 1978-2-22، وهو القرار القاضي بوضع اتفاقية جديدة لتسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة العربيّة تساير الأوضاع الاقتصادية المتطورة في الوطن العربي. تم التوقيع على هذه الاتفاقية في العام 1981م ووضعت موضع التنفيذ عام 1982م، وانضم لبنان إليها عام 1985م[7].

سابعا: التجارة مع المملكة العربية السعودية:

يعتبر قطاع التجارة أحد الفروع الأساسية التي تشكل قطاع الخدمات وهو الركيزة الأهم للاقتصاد اللبناني، كما أنه هو الذي يرجح كفة الميزان التجاري اللبناني. فقد كان يشكل هذا القطاع 60% من الاقتصاد عام 1950م، تعززت هذه النسبة حتى وصلت إلى 70%عام 1974م[8]،وتساهم التجارة الخارجية بحوالي 35% من الناتج المحلي، وقد تطور هذا القطاع تطورًا ملحوظًا منذ استقلال لبنان بسبب الاقتصاد الحر الذي انتهجته الحكومات المتعاقبة، وحرية تبادل القطع دون قيود وحرية الاستثمار، وفتح باب الاستيراد والتصدير على مصراعيه دون قيود تذكر، واتساع السوق المحلية، ووجود مناطق حرة في بيروت وطرابلس تؤمن أمكنة لحفظ البضائع بانتظار إعادة تصديرها بالإضافة إلى وجود عدد ضخم من المصارف لديها السيولة المالية التي تؤمن سهولة تحويل العمليات التجارية[9].

وحسب إحصاءات غرفة التجارة والصناعة في بيروت سجلت لأول مرة حركة التجارة الخارجيّة مع المملكة العربية السعودية في الثلاثة أرباع الأخيرة لعام 1950م فبلغت قيمته الصادرات ما يوازي 12,586 ألف ل. ل. تزن 3,705 طنًا أما الواردات فبلغت لنفس العام 4,863 ألف ل.

(1) ايلي يوسف البستاني: المصدر السابق نفسه، ص 863.
(2) جامعة الدول العربية: مجموعة المعاهدات 1985، إعداد إدارة الشؤون القانونية، تنفيذ إدارة الشؤون الفنية، ص 189، وص 191.
(3) مذكرة الحكومة اللبنانية إلى المجلس الاقتصادي العربي الاقتصاد اللبناني والعربي. الثالثة، العدد 28 أكتوبر/ تشرين الاول، بيروت، 1954، ص 7.
(4) أرشيف مديرية المحفوظات الوطنية التابعة لوزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، الدائرة الثقافية والاجتماعية، منشورات ووثائق جامعة الدول العربية، الأمانة العامة.
(5) قرارات المجلس الاقتصادي في دور انعقاده الثالث الاقتصاد اللبناني والعربي السنة السادسة، العدد 43 مارس/ آذار، بيروت 1956، ص 53، وص 57.
(6) «اتفاقية الترانزيت»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 86، حزيران، بيروت، 1960، ص 27.
(7) جامعة الدول العربية الأمانة العامة، الاتفاق موجود في أرشيف وزارة الاقتصاد الوطني اللبنانية.
(8) عبد الهادي يموت: الاقتصاد اللبناني وأهمية المجال العربي لنموه، مرجع سابق، ص 112.
(9) تقرير غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت الاقتصاد اللبناني عام 1977، مصدر سابق، ص 46.

ل. تزن 2,445 طنًا[1]،وهذه القيمة كانت بعد الانفصال الجمركي عن سورية الذي تم في 14 مارس/1950م[2]، فقبل هذا التاريخ كانت التجارة الخارجيّة تحتسب مع التجارة الخارجية السورية بسبب وجود المصالح المشتركة بين البلدين. ويظهر الجدول التالي قيمة الصادرات اللبنانية تجاه المملكة العربية السعوديّة (القيمة بالألف ل. ل.):

جدول رقم (12)

السنة	القيمة
1952	7,278
1960	13,410
1963	23,840[3].
1965	83,640[4].
1971	125,387[5].
1972	190,284
1973	260,910[6].

شكلت الصادرات اللبنانية إلى المملكة العربية السعودية 30% من مجمل صادرات لبنان عام 1973م.

يظهر هذا الجدول قيمة الواردات من المملكة العربية السعودية إلى لبنان (القيمة بالألف ل. ل.):

)1 (Statistiqes du commerce extérieur du Liban, au cours des douze mois qui ont suivi la rupture de l'unité douanière Syro-Libanaise, Revue de la chambre de commerce d'industrie de Beyrouth, première année, numéro deux juin, 1951, p.17.

(2) مصطفى النصولي وملكون هزار ابديان: «تجارة لبنان الخارجيّة منذ انفصام الوحدة الجمركية السورية اللبنانية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، السنة الأولى، العدد الأول، ابريل/ نيسان، بيروت، 1951، ص 33.

(3) الجمهورية اللبنانية: المجموعة الإحصائية اللبنانيّة لعام 1963، ص 172، وص 173.

(4) الجمهورية اللبنانية: المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1965، ص 327.

(5) الجمهورية اللبنانية: المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1971، ص 333.

(6) الجمهورية اللبنانية: المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1973، ص 479.

جدول رقم (13)

السنة	القيمة
1952	4,188
1960	49,945
1963	33,009[1].
1965	36,063[2].
1970	22,473
1971	32,983[3].
1972	52,537
1973	69,506[4].

ثامناً: تجارة إعادة التصدير مع المملكة العربية السعودية:

عرفت تجارة إعادة التصدير نموًا شبه مستمر، ولعبت دور الوسيط الذي كان يلعبه لبنان منذ الاستقلال ما ساهم في نمو هذا القطاع، إضافة إلى أن الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967م ساهمت في نمو هذا القطاع في لبنان الذي شكل الطريق الأقرب للملكة لاستيراد حاجاتها من أوروبا بعد اقفال القناة واستمرت الحركة في الارتفاع عام 1968م، لكن عملية قطع الحدود التي مورست من الجانب السوري عام 1969م وما بعدها لا سيما فرض السلطات السورية رسوم أجور شحن مرتفعة على الشاحنات اللبنانيّة المارة بأراضيها أثر على هذه التجارة[5].

فيما يلي جدول لأعوام مختلفة عن قيمة البضائع المعاد تصديرها من لبنان إلى المملكة العربية السعودية (القيمة بآلاف الليرات اللبنانية):

(1) الجمهورية اللبنانية: المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 3691، ص 961.
(2) الجمهورية اللبنانية: المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 5691، ص 123.
(3) الجمهورية اللبنانية: المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1791، ص 723.
(4) الجمهورية اللبنانية: المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 3791، ص 374.
(5) عبد الهادي يموت: الاقتصاد اللبناني وأهمية.... مرجع سابق، ص 147.

جدول رقم (14)

السنة	إعادة التصدير
1952	1,733
1956	2,626
1962	13,658
1963[1].	6,991
1965[2].	9,612
1971[3].	9,817
1973[4].	18,095

وقد كانت المملكة وغيرها من الدول العربيّة تفضل الاستيراد عن طريق مرفأ بيروت لأسباب عدة منها، لأنه الطريق الأسهل والأرخص لجميع المستوردين العرب من أوروبا، وأن معاملات الاستيراد والتصدير أسهل وأسرع من باقي المرافئ المطلة على البحر المتوسط، لاسيما مرفأي اللاذقية وطرطوس اللذين سعت سورية إلى تطوير هما لينافسا مرفأ بيروت، وأن التجارة حرة في لبنان وبيد القطاع الخاص على عكس ما هو الحال في سورية، وأن الشحن البري من بيروت إلى المملكة أقرب من مرفأ اللاذقية وطريق السيارات إليها وإلى باقي الدول العربية المستوردة عبر لبنان أفضل كما إن الشاحنات متوفرة في مرفأ بيروت بكميات كبيرة بينما هي قليلة في سورية.

بينما نجد بأن تجهيزات التفريغ والشحن الموجودة في المرفأ هي أحدث وأسرع من المرافئ السورية، إذ يفرغ مرفأ بيروت يوميًا حوالي عشر بواخر بينما مرفأ اللاذقية لا يستطيع إفراغ خمس بواخر[5]، لكن هذه الحركة أخذت بالتراجع بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وحتى الاستيراد من لبنان قد توقف بشكل شبه كامل بعد عام 1982م ،حين بدأت البضائع الإسرائيلية في التسرب إلى السوق اللبنانية، عندها أوقفت المملكة العربية السعودية استيراد البضائع والمنتجات اللبنانية[6]، على اعتبار أن البضائع الإسرائيلية كانت تباع تحت اسم بضائع لبنانية، ومن أهم البضائع المعاد تصديرها للمملكة هي الآلية والأجهزة الكهربائية، والجلود والبضائع الجلدية البضائع القطنية والحريرية والكتان، والصوف والمنتجات الصوفية، والبضائع المصنوعة من المطاط، والخشب والمصنوعات الخشبية والأدوية، والزجاج، والسماد، والسيارات، والمصنوعات الخزفية.

(1) الجمهورية اللبنانية: "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1963، ص 176، وص 177.
(2) الجمهورية اللبنانية: "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1965"، ص 332، وص 333.
(3) الجمهورية اللبنانية: "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1971"، ص 339.
(4) الجمهورية اللبنانية: "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1973"، ص 487.
(5) عبد الهادي يموت: الاقتصاد اللبناني وأهمية المجال العربي لنموه، مرجع سابق، ص 146.
(6) ايلي سالم الخيارات الصعبة (1982-1988) دبلوماسية البحث عن مخرج، ترجمة مخايل خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة رابعة بيروت 2003، ص 90.

قيمة الصادرات اللبنانيّة إلى المملكة العربيّة السعوديّة بين عامي 1971 و 1977م[1] (مليون ليرة لبنانية):

جدول رقم (15)

السنة	القيمة	النسبة المئوية لمجموع الصادرات السنوية
1971	125	16
1972	190	18
1973	261	21
1974	420	24
1977	943	40

أما هذا الجدول فيظهر التوزيع الجغرافي للصادرات اللبنانية مع النسبة المئوية لعامي 1974 و1977[2] (القيمة بملايين الليرات اللبنانية):

جدول رقم (16)

البلد	قيمة الصادرات	1974(%)	1977(%)
السعودية	943	24	40
سورية	259	8	11
الأردن	212	2	9
الخليج	118	5	5
الكويت	118	4	5
العراق	118	5	5
دول عربية أخرى	236	6	10
دول غربية	355	46	15
المجموع	2,359	100	100

الملاحظة من خلال هذا الجدول هي أن المملكة العربية السعودية قد حافظت على موقعها في طليعة الدول المستوردة من لبنان، واستمر هذا الأمر طوال السنين الأولى للحرب اللبنانية. وإن 40% بالمئة من صادرات لبنان كانت تتجه نحو المملكة عام 1977 ومنذ عام 1974 لم تتوفر إحصاءات لمديرية الاحصاء المركزي، لكن في تقرير لغرفة صناعة وتجارة بيروت يشير إلى أن صادرات لبنان إلى المملكة عام 1974 قد بلغت 420 مليون ل. ل. وعام 1977 بلغت 943 مليون ل. ل.

(1) التقرير السنوي لغرفة التجارة والصناعة في بيروت: الاقتصاد اللبناني عام 1977، مصدر سابق، ص55.
(2) التقرير السنوي لغرفة التجارة والصناعة في بيروت: الاقتصاد اللبناني عام 1977، إعداد دائرة الدراسات والتوثيق، مارس/ آذار، 1978، ص 54.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الأرقام هي المسجلة لدى وزارة الاقتصاد والتي حصل أصحابها على شهادة منشأ، ويبقى هناك قسم من البضائع التي تخرج دون الحصول على هذه الشهادة. فمنذ الخمسينيات والمملكة تشدد على ضرورة الحصول على شهادة المنشأ[1]، إذ أو عزت مفوضية المملكة العربية السعودية بتاريخ 8 يونيو 1954م ، إلى وزارة الخارجيّة والمغتربين اللبنانية بضرورة التقيد بنص المادة 219 من التعرفة الجمركية التي تنص على لزوم إرفاق السلع اللبنانية المصدّر بشهادة أو فواتير صحيحة لترسيم بضائع الموردين تثبت صحة وقانونية بضائعهم[2]، وما لبث أن جاء في النشرة رقم 96 الصادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بجدة أن المنتجات العربية المصدرة إلى المملكة، لكي تتمتع بالتخفيض في التعرفة الجمركية، يجب أن تكون مشفوعة بشهادة منشأ مصدقة من الغرف التجارية المحلية[3].

تاسعا:الاقتصاد السعودي في تعامله التجاري مع لبنان والميزان التجاري السعودي :

يشير المدير العام للجمارك السعودية عام 1379هـ (1959- 1960م) السيد محمد نور رحيمي إلى أن حركة التجارة الخارجيّة للمملكة هي في ازدياد حيث بلغت الزيادة حوالي 10 مليون ريال وأهم الدول التي غذت تجارة الاستيراد عام 1379هـ، هي البحرين (51) مليون ريال لبنان (48) مليون ريال وأهم الدول العربية التي صدرت إليها المنتجات البترولية وبعض الصادرات الأخرى في عام 1379هـ هي البحرين (408) مليون ريال والإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة (53) مليون ريال، لبنان (33) مليون ريال[4]».

في عام 1376هـ (من 8 أغسطس 1956م إلى 27 يوليو 1957م) بلغت النسبة المئوية للتصدير السعودي إلى لبنان 1,14% من المجموع العام الصادرات المملكة وتشمل هذه القيمة النفط ومنتجاته أيضًا، أما النسبة المئوية للاستيراد السعودي من لبنان فبلغت 4,61% من مجموع الواردات العام للمملكة[5]، بينما بلغت هذه النسبة للتصدير السعودي إلى لبنان عام 1377هـ (1957-1958م) 0,98% بينما النسبة المئوية للاستيراد السعودي من لبنان بلغت النفس العام 6,49%.

وبلغت النسبة المئوية للتصدير السعودي إلى لبنان عام 1381هـ (1961-1962م) ما يوازي 0,96 أما النسبة المئوية للاستيراد السعودي من لبنان فبلغت 7,76%[6]،ونجد أن النسبة المئوية

(1) التقرير السنوي لغرفة التجارة والصناعة في بيروت المصدر السابق نفسه، ص 55.
(2) «نص الكتاب الموجه من مفوضية المملكة العربية السعودية في بيروت إلى وزارة الخارجية اللبنانية بشأن تطبيق المادة 219 من قانون التعرفة الجمركية الجديدة على البضائع المصدرة من لبنان»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 26، يونيو/ حزيران، بيروت، 1954، ص 51، وص 52.
(3) تصديق شهادات المنشأ المصدرة الى المملكة العربية السعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 29 و 30، ت 2 وك 1، بيروت، 1954، ص 89.
(4) المملكة العربية السعودية: احصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1379ه من 7 يوليه 1959 إلى 24 يونيه 1960، ص 3، وص 4.
(5) المملكة العربية السعودية: المصدر السابق نفسه، ص 22.
(6) المملكة العربية السعودية: احصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1381ه (من 14 يونيو/ حزيران 1961 إلى 2 يونيو/ حزيران 1962)، ص 25.

للتصدير السعودي للبنان عام 1387هـ (1968-1967م) بلغت 0,73%، مقابل النسبة المئوية للاستيراد السعودي من لبنان التي بلغت 9,00%[1].

هنا جدول يظهر تطور التجارة الخارجيّة والميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية ولبنان حسب إحصاءات التجارة السعودية (القيمة بالريالات السعودية):

جدول رقم (17)

السنوات	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري
1369ه[2] (1951/1950م)	22,765	14,072,385	14,049,620-
1371ه (1952/1951م)	5,680,725	15,338,398	9,657,673-
1376ه[3] (1957/1956م)	27,631,049	49,502,241	21,871,192-
1377ه (1958/1957م)	28,450,778	56,791,815	28,341,037-
1381ه (1962/1961م)	40,511,429	89,700,115	49,188,686-
1387ه[4] (1968/1967م)	57,511,429	198,884,000	193,159,000-

في العام 1970م بلغت قيمة صادرات المملكة إلى لبنان 31,369 ريال وأما الواردات اللبنانية من المملكة لنفس العام فبلغت 363,073 ألف ريال نسبتها المئوية إلى الواردات 11,36%[5] ويلاحظ أيضًا حسب إحصاءات التجارة السعودية بأن لبنان احتل عام 1971 المرتبة الثانية من حيث التصدير إلى السعودية، فقد بلغ استيرادها لهذا العام 615 ألف ريال مقابل استيرادها من اليابان 414 ألف ريال ومن ألمانيا 327 ألف ريال ومن انكلترا 288 ألف وبلغت نسبة الاستيراد السعودي من لبنان 12,9% من مجمل المستوردات[6] لنفس العام.

(1) المملكة العربية السعودية إحصاءات التجارة الخارجية لعام 1387ه (من 11 ابريل/ نيسان 1967 إلى 29 مارس/ آذار 1968)، ص 27.
(2) المملكة العربية السعودية: إحصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1381هـ (من 14 يونيو/ حزيران 1961 إلى 2 يونيو/ حزيران 1962، ص 611.
(3) المملكة العربية السعودية: إحصاءات التجارة الخارجية لعام 1379هـ، ص 22.
(4) المملكة العربية السعودية: احصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1387ه، ص 21، ص 24 وص 27.
(5) المملكة العربية السعودية: إحصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1970، ص 18، وص 24.
(6) سمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975، ص 19.

لقد كان لبنان الدولة العربية الوحيدة في تلك المرحلة، التي تمثل شركات هامة للمملكة، إذ إن موارده الزراعية والغذائية وأسمنته، ومواده المصنعة قد أحرزت نصيبًا من السوق السعودي لم يكن متوقعًا، نظرًا لحجم البلد، فاحتل عمومًا المرتبة الخامسة بين الدول المصدرة للمملكة، وقد كان البلد الوحيد غير العضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي برز في عداد أهم شركاء المملكة العشرة وكانت حصته في السوق السعودية 5%، كما بلغت أحيانًا أرقامًا أعلى هي 11,4% عام 1970.

لكن منذ العام 1974 بدأت هذه النسبة تنخفض مع تدمير البلاد. أما بعد اندلاع الحرب في لبنان فان الصادرات اللبنانية إلى المملكة قد هبطت، ولم تعد تشكل سوى 1,8% من نسبة السوق السعودية في العام 1978[1]، لتعود وترتفع في بداية ثمانينيات القرن العشرين وتنخفض في منتصفه، ثم ترتفع مجددًا في نهاية العقد، إذ تأثر التصدير الصناعي بظروف الحرب اللبنانية.

عاشرا:الميزان التجاري اللبناني من خلال تعامله مع السعودية:

قبل الانفصال الجمركي بين لبنان وسورية في العام 1950 كان الميزان التجاري يميل لصالح المملكة العربية السعودية، وقد بلغ في العام 1951 ما يوازي 5,835 ألف ل. ل. وبقي الميزان التجاري اللبناني في حالة ربح لصالح لبنان حتى العام 1954 إذ بلغ+ 5,230 ألف ل. ل.، ومنذ العام 1955 وحتى العام 1964 ظل الميزان التجاري لصالح المملكة الذي بلغ- 215ألف ل. ل. وفي العام 1965 قفزت الصادرات تجاه المملكة مما أدى إلى ربح في الميزان التجاري الصالح لبنان فبلغ +47577 ألف ل. ل.، ووصلت هذه الزيادة عام 1970 إلى +102684 ألف ل. ل.، وفي العام 1973 وصلت إلى +191404 ألف ل. ل[2]. وكان لإقفال قناة السويس الدور الأبرز في زيادة حجم التعامل الاقتصادي السعودي مع لبنان.

جدول يظهر الميزان التجاري اللبناني من خلال تعامله العربية السعودية 1961-1973 (بآلاف الليرات اللبنانية) [3]:

(1) غسان سلامة: السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، مرجع سابق، ص 437.
(2) للمزيد من الاطلاع يرجى مراجعة الجداول الإحصائية الجدول رقم (1).
(3) سمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية»، مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط 1975، ص 25.
الدولية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول التخطيط للقوى البشرية والعمالة في البلدان العربية، المؤتمر الذي عقد في بيروت، مايو/ أيار 1975، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بيروت، 1979، ص 116، ونادر فرجاني: الهجرة الى النفط أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، طبعة ثالثة، بيروت، 1984، ص 180.

جدول رقم (18)

السنة	المصدرات اللبنانية	المستوردات اللبنانية	الميزان التجاري
1961	79,265	46,695	32,570
1962	23,331	34,422	11,091-
1963	23,840	33,009	9,169-
1964	34,908	34,327	581
1965	83,640	26,087	47,553
1966	78,918	38,620	40,298
1967	138,299	40,656	97,643
1968	132,896	38,615	94,281
1969	117,258	37,425	79,883
1970	125,159	22,181	102,978
1971	125,387	32,656	92,731
1972	190,284	51,762	138,523
1973	260,910	69,509	191,401

الخاتمة :

يتضح أن العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ولبنان خلال الفترة الممتدة من 1943 إلى 1990م، كانت متعددة الأبعاد، وشكلت نموذجًا للتعاون الإقليمي القائم على المصالح المشتركة لعب النفط دورًا جوهريًا في صياغة هذه العلاقات، حيث كان خط أنابيب "التابلاين" ليس فقط وسيلة لنقل النفط، بل أيضًا رمزًا للتكامل الاقتصادي بين البلدين، كما كانت الاتفاقيات التجارية والمبادلات الثنائية أساسًا متينًا لبناء شراكة اقتصادية طويلة الأمد، بينما ساهمت الاستثمارات السعودية في لبنان، في تعزيز النمو الاقتصادي اللبناني، خاصة خلال الفترات الصعبة.

شكل النفط عاملًا محوريًا في العلاقات الاقتصادية السعودية اللبنانية، حيث ساهم "التابلاين" في تعزيز التبادل التجاري وتسهيل نقل النفط إلى الأسواق العالمية عبر لبنان، أثبتت الاستثمارات السعودية في لبنان أنها أداة قوية لدعم الاقتصاد اللبناني، حيث ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقرار في الأوقات الحرجة، أسهمت الاتفاقيات الثنائية والمبادلات التجارية في تأسيس إطار قانوني ومؤسسي يعزز التعاون الاقتصادي بين البلدين، مما أدى إلى تسهيل تدفق السلع والخدمات تأثرت العلاقات الاقتصادية بين السعودية ولبنان بالسياقات الإقليمية والدولية، حيث لعبت المملكة دورًا كبيرًا في دعم الاقتصاد اللبناني خلال الأزمات السياسية والاقتصادية، مما عزز العلاقات الثنائية. كما أظهرت هذه العلاقات استمرارية واضحة في التعاون، حيث لم تتأثر بشكل كبير بالتغيرات السياسية، مما يعكس التزام السعودية بدورها الإقليمي في دعم لبنان.

التوصيات:

1. تعزيز الدراسات المستقبلية لفهم تأثير هذه العلاقات على الواقع الاقتصادي اللبناني بعد عام 1990.
2. دراسة دور الاستثمارات السعودية في تحقيق التنمية المستدامة في لبنان وتأثيرها على المجتمع المحلي.
3. . استكشاف كيفية تطوير العلاقات الاقتصادية بين السعودية ولبنان في المستقبل لمواكبة التحديات الإقليمية والدولية.تُظهر هذه الدراسة أن العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ولبنان كانت أكثر من مجرد شراكة تجارية، بل كانت نموذجًا للتعاون الاستراتيجي والإنساني الذي ساهم في بناء جسور الثقة والتنمية المستدامة بين البلدين.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

- أرشيف مديرية المحفوظات الوطنية التابعة لوزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، الدائرة الثقافية والاجتماعية، منشورات ووثائق جامعة الدول العربية، الأمانة العامة.
- أرشيف مديرية المحفوظات الوطنية التابعة لوزارة الخارجية والمغتربين.
- التقرير السنوي لغرفة التجارة والصناعة في بيروت: الاقتصاد اللبناني عام 1977
- التقرير السنوي لغرفة التجارة والصناعة في بيروت: الاقتصاد اللبناني عام 1977، إعداد دائرة الدراسات والتوثيق، مارس/ آذار، 1978.
- تقرير غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت التقرير السنوي الاقتصاد اللبناني عام 1977، إعداد دائرة الدراسات الاقتصادية والتوثيق في غرفة تجارة وصناعة بيروت، مارس/ آذار، 1978
- تقرير غرفة تجارة وصناعة بيروت عن الأوضاع والتطورات الاقتصادية في لبنان خلال عام»، 1954، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 34 نيسان، 1955م.
- تقرير غرفة تجارة وصناعة بيروت عن التطور الاقتصادي عام 1973، مارس/ آذار، 1974.
- جامعة الدول العربية الأمانة العامة، الاتفاق موجود في أرشيف وزارة الاقتصاد الوطني اللبنانية.
- جامعة الدول العربية: مجموعة المعاهدات 1985، إعداد إدارة الشؤون القانونية، تنفيذ إدارة الشؤون الفنية
- الجمهورية اللبنانية: "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1963
- الجمهورية اللبنانية: "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1965.
- الجمهورية اللبنانية: "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1971م
- الجمهورية اللبنانية: "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام 1973م
- المملكة العربية السعودية إحصاءات التجارة الخارجية لعام 1387هـ (من 11 ابريل/ نيسان 1967 إلى 29 مارس/ آذار 1968).
- المملكة العربية السعودية: إحصاءات التجارة الخارجية لعام 1379هـ
- المملكة العربية السعودية: احصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1379ه من 7 يوليه 1959 إلى 24 يونيه 1960م
- المملكة العربية السعودية: احصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1381هـ (من 14 يونيو/ حزيران 1961 إلى 2 يونيو/ حزيران 1962),
- المملكة العربية السعودية: احصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1387هـ
- المملكة العربية السعودية: إحصاءات التجارة الخارجيّة لعام 1970م
- المملكة العربية السعودية: الكتاب الإحصائي السنوي 1386هـ 1966م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة السنة الثانية
- المملكة العربية السعودية: الكتاب الإحصائي السنوي 1389ه 1969م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني مصلحة الإحصاءات العامة، السنة السادسة.

- المملكة العربية السعودية: الكتاب الإحصائي السنوي 1390هـ 1970م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني مصلحة الإحصاءات العامة، السنة السادسة.

ثانيا: الصحف والدوريات:

- «ملف العلاقات الاقتصادية بين لبنان والسعودية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 272، 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1973م
- اتفاقية الترانزيت»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 86، حزيران، بيروت، 1960م.
- أزمة التفاح اللبناني»، رجال الأعمال العدد 4 بيروت، يونيو/ حزيران، 1966
- الاقتصاد العربي العدد 136 السنة الثالثة، الخميس 21 أكتوبر/ تشرين الأول، دمشق، 1965م.
- الاقتصاد اللبناني والعربي العدد 82 فبراير/ شباط، بيروت 3691
- الاقتصاد اللبناني والعربي العدد،310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975 م
- الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 26، يونيو/ حزيران، بيروت، 1954م.
- الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 29 و 30، ت 2 وك 1، بيروت، 1954م.
- الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 294، 15، ابريل/ نيسان، بيروت، 1974م.
- الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد،114 ابريل/ نيسان 1963، بيروت
- الاقتصاد اللبناني والعربي، القسم الفرنسي، العدد 31 يناير/كانون الثاني، بيروت، 1955
- الأمير مالك شهاب: «الأحوال والتطورات الاقتصادية في لبنان خلال عام 1956»، الاقتصاد اللبناني والعربي، السنة السابعة العدد 54 ابريل/ نيسان بيروت، 1957م.
- برهان الدجاني: «أضواء على تنظيم التعامل والتبادل الاقتصادي العربي»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 104 ابريل/ نيسان بيروت، 1962.
- بهيج أبي غانم: «الصادرات الصناعية 1973 وحدها لم تتأثر بالأزمات»، مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 294، 15 ابريل/ نيسان 1974
- بيار اده: «لبنان وتحديات الوضع النفطي الجديد» الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 309، 31 يناير/كانون الثاني، بيروت، 1975م
- التبادل التجاري بين لبنان والسعودية، رجال الأعمال 15 مايو/ أيار، بيروت، 1967م
- جريدة أم القرى، عدد 1664، 26 ابريل 1957.
- جريدة أم القرى، عدد 1679، 16 أغسطس 1957.
- جورج لنترد منسكي: البترول والدولة في منطقة الشرق الأوسط، الدليل الاقتصادي، العدد الثاني والأربعون السنة الثالثة ، يناير/كانون الثاني 1966م
- زهير مكداشي: «حول شركة الأنابيب العربية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، السنة العاشرة العدد 81 يناير/كانون الثاني، بيروت، 1960م.
- سمير صادق وبهيج أبو غانم: «العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 310 من 1 إلى 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1975م.
- الشؤون الاقتصادية، تصدر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا، العدد 61، سبتمبر/ أيلول، 2005
- عبد الهادي يموت: الاقتصاد اللبناني وأهمية المجال العربي لنموه، 1920-1993، بيروت: منشورات مجلة الاقتصاد والأعمال، 1994م.

- قرارات المجلس الاقتصادي في دور انعقاده الثالث الاقتصاد اللبناني والعربي السنة السادسة، العدد 43 مارس/ آذار، بيروت 1956م
- قطاع التجارة في خطة التنمية السداسية»، الاقتصاد اللبناني والعربي السنة 22 العدد 257، 29 فبراير/ شباط، بيروت، 1972
- مالك شهاب: «الأحوال والتطورات الاقتصادية في لبنان خلال عام 1956»، الاقتصاد اللبناني والعربي، السنة السابعة، العدد 54، ابريل/ نيسان، بيروت، 1957م.
- مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 309، 31 ديسمبر/ كانون الأول 1975م
- مجلة الرابطة العربية، العدد393، السنة الثامنة، القاهرة، 29 أبريل 1944م.
- مجلة رجال الأعمال، العدد 15 مايو/ أيار، بيروت، 1967م,
- مذكرة الحكومة اللبنانية إلى المجلس الاقتصادي العربي الاقتصاد اللبناني والعربي. الثالثة، العدد 28 أكتوبر/ تشرين الاول، بيروت، 1954.
- مصطفى النصولي وملكون هزار ابديان: «تجارة لبنان الخارجيّة منذ انفصام الوحدة الجمركية السورية اللبنانية»، الاقتصاد اللبناني والعربي، السنة الأولى، العدد الأول، ابريل/ نيسان، بيروت، 1951م.
- ملف العلاقات بين لبنان والسعودية، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد 272، 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1973م
- هشام البساط: «حمضيات لبنان إنتاجها وطرق تصريفها»، الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد245، 28 فبراير/ شباط، بيروت، 1971م.

ثالثا: المصادر العربية:

- إلياس خوري: السياحة في لبنان والعالم، لا دار، نشر، طبعة أولى، بيروت، 1987م
- إيلي يوسف البستاني، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية: مع لائحة الاتفاقات الدولية العامة التي انضم لبنان إليها، مجلد 1 -2بيروت: وزارة العدلية، 1951.
- باتريك سيل، الصراع على سورية 1945-1958 ، ترجمة: سمير عبده، ومحمود فلاحة، دار الكلمة للنشر- بيروت، 1980م.
- بدر الدين الخصوصي: القضية اللبنانية في تاريخها المعاصر، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1978م.
- بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثالث منشورات أوراق لبنانية ترعون حريصة 1960 م.
- جان جاك بيربي، جزيرة العرب: أرض الإسلام المقدسة وموطن العروبة وإمبراطورية البترول، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1960م
- حسن أبو طالب، السعودية والصراع العربي- الإسرائيلي 1973- 1977م، في: الفكر الاستراتيجي العربي (بيروت)، 27، 1989م.
- دعيس إسماعيل محمد، الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، دراسات سعودية، الجزء الأول 1406 - 1986، (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية)
- شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة كمال مظهر أحمد، بيروت: دار العلم للملايين، 1965م.
- عبد الحميد الأحدب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، بيروت: مؤسسة نوفل، 1982م.
- المؤتمر الذي عقد في بيروت، مايو/ أيار 1975، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بيروت، 1979
- نادر فرجاني: الهجرة الى النفط أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، طبعة ثالثة، بيروت، 1984م
- هنري أبو فاضل، جان ملحمة، إبراهيم كريدي: الجمهورية اللبنانية في علاقاتها الخارجية 1966-1972، مكتبة لبنان دون تاريخ نشر.
- عبد الهادي حسن طاهر استراتيجيات التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جده، 1390هـ 1970م
- عزيز الأحدب لبنان الجديد دار العلم للملايين بيروت، 1975م.
- عماد يونس: سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973.... الجزء الثاني، الأدوار الإقليمية في لبنان، بيروت، 1985.
- عمر حليق، حديث في السياسة السعودية، الدار السعودية للنشر، الرياض، 1962م.

غسان سلامة: السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م دراسة في العلاقات الدولية، بيروت، معهد الانماء العربين 1980م

- لبنان 1982-1988 وقائع وأضواء، الجزء الثاني، صدر بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار، بيروت مطابع، صادر، 1988م.

رابعا: المراجع العربية:

- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعه الدول العربية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م
- ايلي سالم الخيارات الصعبة (1982-1988) دبلوماسية البحث عن مخرج، ترجمة مخايل خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة رابعة بيروت 2003.
- تيسير جدوع علوش السامرائي، الملك خالد بن عبد العزيز ودوره في سياسة المملكة، العربية السعودية حتى عام 1982، دكتوراه، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2019م
- حسان حلاق: تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952م، بيروت، دار النهضة العربية، 2010م.
- دليل الاقتصاد المصري-2: دليل اقتصاديات المملكة العربية السعودية
- زينة إبراهيم حلبي، العلاقات اللبنانية السعودية (1943-1990) ، دار النهضة العربية، بيروت، 1990م
- عبد الرؤوف سنو، السعودية ولبنان السياسة والاقتصاد 1943-2011م، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، 2016م
- عبد الرؤوف فضل الله، لبنان: دراسة جغرافية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001
- عدنان الشهال مشكلات النفط في لينان وغياب السياسة النفطية، منشورات جروس برس، طبعة أولى، بيروت، 1998م
- كمال محمد الشاعر: تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009،
- محمد بن عبد الله السيف، عبد الله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2007م
- محمد بن علي العبداللطيف، خط الأنابيب عبر البلاد العربية "تابلاين" ودوره في تنمية منطقة الحدود الشمالية، السجل العلمي للقاء الجمعية التاريخية السعودية السادس عشر : تاريخ وحضارة شمالي المملكة العربية السعودية - الحدود الشمالية - الجوف - تبوك - عبر العصور، الجمعية التاريخية السعودية، 2017م.
- محمود عبد الفضيل التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ثانية، بيروت، 1997م.
- مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان Saudi dic تحت عنوان العلاقات اللبنانية السعودية.
- هنري أبو فاضل، جان ملحمة إبراهيم كريدي: لبنان في معاهداته واتفاقاته 1943-1966، جزء صاد غين، مكتبة لبنان ، دون تاريخ نشر.
- يوسف سالم، 50 سنة مع الناس، ط2، دار النهار،بيروت ، لبنان ،1995م.

خامسا: المراجع الأجنبية:

- Statistiqes du commerce extérieur du Liban, au cours des douze mois qui ont suivi la rupture de l'unité douanière Syro-Libanaise, Revue de la chambre de commerce d'industrie de Beyrouth, première année, numéro deux juin, 1951.
- David H. Finnie, Desert Enterprise: The Middle East Oil Industry in Its Local Environment (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958 .